

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي
المبحث الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة: .

تهدف السياسات الاقتصادية الكلية الى تحقيق معدل نمو ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي والحفاظ على استقرار الأسعار واسعار الصرف والعدالة في توزيع الدخل بالإضافة الى عدة اهداف اخرى في سبيل تحقيق تلك الأهداف تتبنى السلطات ما يعرف بالسياسة المالية والنقدية وتعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الأدوات والاجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية للتأثير في عرض النقود وحجم السيولة والتمويل حيث تستهدف الحفاظ على أوضاع نقدية وتمويلية ملائمة في ظل اقتصاد سليم.

ترى السلطات النقدية " البنوك المركزية " ان الاقتصاد يكون سليماً اذا تميز بمعدل توظيف عالي ومعدل معقول في الناتج المحلي الاجمالي يمكن المحافظة عليه من خلال استقرار سعر الصرف للعملة المحلية والمستوى العام للأسعار من أجل ان تكون البنوك المركزية فعالة ينبغي عليها ان تبني استراتيجية معينة لتطبيق السياسة النقدية.

لتنفيذ السياسة النقدية تحتاج البنوك المركزية الى مجموعة من الأدوات للتحكم في التمويل والسيولة وهذه الأدوات تعرف بأدوات السياسة النقدية تستخدم هذه الأدوات للتحكم في الحجم الكلي للتمويل المتاح للجهاز المصرفي ، كما يتم استخدامها للتأثير على القاعدة النقدية.

بعد إلغاء سعر الفائدة في العام 1984م والذي يعتبر من أكثر الأدوات أهمية في ادارة السياسة النقدية في ظل النظام الرأسمالي التقليدي.بالتالي فإن السياسة النقدية في السودان في ظل النظام الإسلامي استحدثت هوامش المربحات ونسب المشاركات كأدوات بديلة وذلك لتحقيق أهداف سياسة البنك المركزي للتحكم في الكتلة النقدية والتمويل ويمكن الوصول الى هذه الأهداف عن طريق الوسائل العامة للسياسة النقدية المعروفة لدى البنوك التقليدية بالإضافة الى الوسائل الأخرى المطبقة في النظام الاسلامي والتي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة "عبدالرحمن 1999م.

اختلفت الآراء الاقتصادية في ادبيات الاقتصاد الكلي حول مدى فعالية السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي عن طريق استخدام الوسائل والأدوات المختلفة كما اختلفت الآراء حول أهمية النقود باعتبارها المكون الأساسي للمحفظة المالية وتبني فعالية السياسة النقدية على أن النقود ذات أهمية كبيرة في تحديد مستوى الطلب الكلي.

الطلب على النقود كأصل يعرف بأنه حيازة النقود من أجل خدماتها الضمنية " رغبة نقدية " تعتمد الكمية المطلوبة من النقود على ذوق حاملها وتفضيلاتهم والعائد على الأصول الحقيقية التي يمكن حيازتها بدلاً من النقود في عالم يتميز بوجود سوق نقود لا يمكن السلطات الحكومية ان تتخذ

قراراتها وتقتض تحقيق اهدافها بعيداً عن رد فعل الجمهور في سوق النقود وذلك لأن هذا الرد كفيلاً بالتأثير على مجموعة كبيرة من المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الصرف ، تكلفة التمويل ، التضخم ، الناتج المحلي الاجمالي نسبة لأهمية الطلب على النقود في إدارة وتصميم السياسة النقدية في السودان كان لا بد من الحديث عن الطلب على النقود والتعرف على محدداته ومدى تأثير الطلب على النقود بهذه المحددات والوصول الى تقدير لدالة الطلب على النقود في السودان.

مشكلة البحث: .

1. ماهي العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود في السودان؟
2. ما هو شكل العلاقة الرياضية التي تربط بين الطلب على النقود والعوامل المؤثرة عليه؟
3. ما هي الطريقة المثلى لتقدير معدلات التغير في الطلب على النقود الناتجة عن التغير في تلك العوامل وهل لها تأثير معنوي يفسر التغيرات في الطلب على النقود؟
4. هل يمكن صياغة النموذج الرياضي للطلب على النقود md كدالة في الناتج المحلي الاجمالي GDP وسعر الصرف EX التضخم INF معدل الاقتراض " تكلفة التمويل CF وفقاً لما جاءت به النظريات الاقتصادية المختلفة التي تناولت الموضوع وأيضاً الدراسات السابقة بحيث تكون هذه الدالة متفقة مع النظرية الاقتصادية والاشارات المسبقة للمعالم ومتفقة مع المعيار القياسي والاحصائي؟

أهمية البحث: .

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الطلب على النقود نفسه كعائل مهم في التحليل الاقتصادي وتصميم السياسة النقدية لهذه الأهمية كان لابد من وجود تقدير دقيق لدالة الطلب على النقود في السودان عند وضع السياسة النقدية حتى يتمكن من خلالها وضع علاقة بين الطلب على النقود والمتغيرات الأخرى تكمن أهمية هذا البحث من الناحية التطبيقية في دراسة الطلب على النقود في السودان واختيار الصيغة الرياضية لشكل الدالة والمتغيرات المناسبة التي دلت عليها النظرية الاقتصادية وتحديد مرونات هذه المتغيرات مما يساعد في التعرف على التغيرات التي تطرأ على الدالة.

فرضيات البحث: .

1. توجد علاقة طردية بين الطلب على النقود وكل من الناتج المحلي الاجمالي "الدخل" والتضخم أي أن:

2. توجد علاقة عكسية بين الطلب على النقود وكل من سعر الصرف وتكلفة التمويل أي أن:

$$\frac{SMd}{SY} < 0 , \quad \frac{SMd}{SY} < 0$$

3. المتغيرات المستقلة الناتج المحلي الاجمالي "الدخل" سعر الصرف تكلفة التمويل ، التضخم ، الداخلة في تقدير النموذج التي تم اختيارها وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة ، هي الأكثر تفسيراً من المتغيرات الأخرى التي لم تُضمن في النموذج وذلك لضعف تأثيرها من الناحية النظرية والتطبيقية أو لعدم توفر بيانات عنها أو صعوبة الحصول عليها.

أهداف البحث: .

1. وضع نموذج لتقدير دالة الطلب على النقود في السودان في الفترة ((1970 . 2013م)).
2. قياس العوامل المحددة للطلب على النقود في السودان.
3. تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي قد تساعد السلطات النقدية من استخدام أدوات السياسة النقدية بما يخدم متطلبات النمو الاقتصادي.

منهجية البحث: .

إعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتاريخي في الإطار النظري للدراسة أما في الجانب التطبيقي من الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي (القياسي) الذي يتحدد بالخطوات التالية: (توصيف النموذج القياسي ، تقدير النموذج ، تقييم النموذج القياسي المقدر ، التطبيق والتنبؤ).

مصادر وأدوات جمع المعلومات: .

تمثلت في الكتب والمراجع والمصادر الثانوية المتمثلة في تقارير بنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء والرسائل الجامعية ومواقع الانترنت.

حدود البحث: .

يغطي هذا البحث البيانات الخاصة بمحددات دالة الطلب على النقود في السودان خلال الفترة (1970 . 2013م) وذلك لطولها نسبياً وميل المتغيرات الاقتصادية للتحرك مع بعضها البعض على مر الزمن.

هيكل البحث: .

يحتوي هذا البحث على خمسة فصول يتحدث الفصل الأول عن الإطار المنهجي للدراسة وهو يمثل خطة البحث والدراسات السابقة ، والفصل الثاني الإطار النظري للدراسة يتناول نظريات الطلب على النقود وأيضاً دوافع ومحددات الطلب على النقود ، والفصل الثالث يتناول تحليل المتغيرات النقدية في السودان خلال فترة الدراسة . والفصل الرابع الجانب التطبيقي من البحث النمذجة القياسية للطلب على النقود في السودان من حيث توصيف وتحديد الشكل الرياضي للنموذج وتحليل مكونات النموذج واختبار قدرته على التنبؤ . الفصل الخامس تأتي فيه النتائج والتوصيات ومقارنة النتائج بفروض البحث وأخيراً تأتي قائمة المراجع والملاحق.

أولاً : الدراسات الداخلية: .

(1) رسالة ماجستير أعدها صفاء محمد الحسن ، جامعة الخرطوم 2003م⁽¹⁾.

أولاً: عنوان الدراسة: تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1990 . 2001م).

ثانياً: أهداف الدراسة:

1- وضع نموذج لتقدير دالة الطلب على النقود في السودان خلال الفترة (1990 . 2001م).

2- اثبتت الدراسات التطبيقية ان استخدام معدل الاقراض يعطي نتائج عملية في تقدير دالة

الطلب على النقود.

ثالثاً: أهمية الدراسة: تأتي أهمية الطلب على النقود نفسه كعامل مهم في التحليل الاقتصادي وفي تصميم

السياسة النقدية لذلك كان لا بد من وجود تقدير دقيق للطلب على النقود في السودان عند وضع

السياسة النقدية حتى يمكن من خلالها وضع علاقة بين الطلب على النقود والمتغيرات الأخرى.

رابعاً: فروض الدراسة:

1/ توجد علاقة عكسية بين معدل الاقراض والطلب على النقود وكذلك بين الطلب على النقود

والعائد على ودائع الاستثمار.

2/ استخدام معدل الاقراض يعطي نتائج أفضل في تقدير دالة الطلب على النقود.

خامساً: المنهج المستخدم: يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي ومنهج التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء.

سادساً: النموذج المستخدم:

$$(1) \quad md = (fR_1, ut)$$

$$(2) \quad md = (fD_1, ut)$$

حيث أن : md الطلب على النقود ، R_1 معدل الاقراض ، D_1 العائد على ودائع الاستثمار ut

المتغير العشوائي.

سابعاً: النتائج: .

1. معدل الاقراض أكثر كفاءة من سعر الفائدة في تحقيق الاستقرار النقدي ومن العائد على ودائع

الاستثمار في تحليل سلوك الطلب على النقود.

2. يرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع معدل الاقراض والعائد على ودائع الاستثمار .

ثامناً: التوصيات: .

1. الاستمرار في استخدام معدل الاقراض كبديل لسعر الفائدة وكآلية جديدة للتمويل.

(2)

(3) رسالة ماجستير أعدها رسائل عبدالله إبراهيم ، جامعة الخرطوم ، 2003م⁽¹⁾.

أولاً: عنوان الدراسة: تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1960 . 1984م).

(1) صفاء محمد الحسن ، تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1990 - 2001م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2003م.

(2) رسائل عبدالله إبراهيم ، تقدير دالة الطلب على النقود في السودان للفترة (1960 - 1984م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2003م.

ثانياً : أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى الوقوف على حقيقة الطلب على النقود في السودان والتطرق الى العوامل التي تحد من هذا الطلب ومعرفة تطابق القواعد والنظريات الاقتصادية في الواقع الاقتصادي الراهن في السودان.

ثالثاً : فروض البحث: بافتراض دالة الطلب على النقود في السودان هي:

m_t

1. ان الطلب على النقود دالة في الدخل وسعر الفائدة الحقيقي والقيمة المتباطئة لعرض النقود.

2. علاقة الطلب على النقود والدخل موجبة (طردية)

3. علاقة الطلب على النقود وسعر الفائدة سالبة (عكسية)

4. علاقة الطلب على النقود والقيمة المتباطئة لعرض النقود موجبة (طردية)

رابعاً : النموذج المستخدم: تم استخدام التعيين اللوغرتمي الخطي في صياغة دالة الطلب على الأرصدة

$$\ln m_t = B_0 + B_1 l$$

حيث أن: m_t الطلب على الأرصدة النقدية ، a_0 الطلب الثابت على الأرصدة y_t الدخل r_t

سعر الفائدة m_{t-1} عرض النقود في السنة الماضية.

خامساً: منهجية الدراسة: يتم استخدام المنهج التحليلي الاحصائي والوصفي في الدراسة لإثبات او نفي فرضيات الدراسة.

سادساً : النتائج: أوضحت النتائج عدم فعالية السياسة النقدية وعدم قياسها بدورها في العمل على الاستقرار الاقتصادي بتخفيض معدلات التضخم وزيادة حجم الناتج المحلي.

كذلك أوضحت النتائج ان هنالك زيادة كبيرة في عرض النقود لا تقابلها زيادة في الانتاج أدت الى تفشي التضخم بصورة كبيرة أثرت على الأداء الاقتصادي.

سابعاً : التوصيات: .

1. تشجيع المستثمرين على الدخول في المشاريع الانتاجية الخدمية.

2. الحد من نظام الاستدانة بتخفيض الانفاق الحكومي.

3. الأخذ بمبدأ أصول الفقه الاسلامي في جميع المعاملات.

(4) رسالة ماجستير أعدها ، عبدالله سليمان احمد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006م⁽¹⁾.

(1) عبدالله سليمان احمد ، تقدير دالة الطلب على النقود في السودان للفترة (1980 -2005م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2006م.

أولاً: عنوان الدراسة: تقدير دالة الطلب على النقود في السودان للفترة (1980-2005م).
ثانياً: أهداف الدراسة: استعراض محددات الطلب على النقود في السودان مع وضع مقترح لتصميم نموذج أكثر دقة لإستهداف عرض النقود وبالتالي تحسين أعداد وإداء السياسة النقدية.
ثالثاً: منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج القياسي .
رابعاً: فروض الدراسة:

1. توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة على الأرصدة النقدية المطلوبة.
2. توجد علاقة عكسية بين الطلب على النقود وكل من معدل التضخم وسعر الصرف بينما هنالك علاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي.
- خامساً: نتائج الدراسة: .

1. ملائمة النموذج وسلامته من المشاكل الاحصائية التي تقلل من صحة النتائج.
2. هنالك علاقة طردية بين الطلب على النقود والناتج المحلي الاجمالي في حين توجد علاقة عكسية بين الطلب على النقود وكل من معدل التضخم وسعر الصرف هذه النتائج الاحصائية مقبولة اقتصادياً وتتوافق مع النظرية الاقتصادية.
3. من النتائج الملموسة عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات وفقاً لقيم معامل تضخم التباين (vif) .
- سادساً: أهم التوصيات: .

1. وضع اعتبار للمستجدات التي تطرأ في مجال الاقتصاد القياسي وتطبيقاتها في الحقل الاقتصادي على سبيل المثال نموذج التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء.
2. مراعاة التنبؤ بكمية الأرصدة النقدية المطلوبة من قبل الأفراد والمنشآت عند وضع ورسم السياسة النقدية المطلوبة دون حدوث اضطراب نقدي او اقتصادي.

(5) رسالة ماجستير أعدها محمد سعيد الحاج ، جامعة أم درمان الإسلامية 2001م⁽¹⁾.

أولاً: عنوان الدراسة: دالة الطلب على النقود في السودان للفترة (1970 - 2000م).

⁽¹⁾ محمد سعيد الحاج ، دالة الطلب على النقود في السودان للفترة (1970 - 2000م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2001م.

ثانياً : أهداف الدراسة: تهدف الى دراسة وتقدير دالة الطلب على النقود في السودان لتوضيح طبيعة العلاقة بين الكمية المطلوبة من النقود والمتغيرات التي تؤثر عليها.

ثالثاً : أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة باعتبار أن الطلب على النقود من المتغيرات الكلية شحيحة جداً في صياغة السياسة الاقتصادية كما أن الكتابات حول هذا المتغير شحيحة جداً مما يؤكد على أهمية الدراسة.

رابعاً : فروض الدراسة:

1. لسعر الفائدة أثر ضعيف على الطلب على النقود في السودان .
2. سعر الصرف من أقوى العوامل المؤثرة على الطلب على النقود في السودان.
- خامساً: منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج الاقتصاد القياسي.
- سادساً : النموذج المستخدم في الدراسة: في هذا البحث سوف نستخدم عدد من النماذج لمعرفة العوامل المؤثرة على الطلب على النقود في السودان وقد استخدم الطلب على النقود كمتغير تابع يتأثر بعدد من المتغيرات المستقلة.
- وقد وضعت العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في صورة علاقة خطية على النحو التالي:

$$m_d = B_o + B_1y + B_2 r + B_3p + B_4e + u \quad (1)$$

$$m_d = B_o + B_1y + B_2 r + B_3 e + u \quad (2)$$

$$m_d = B_o + B_1y + B_2 r_1 + B_3 e + u \quad (3)$$

$$m_d = B_o + B_1y + B_2 r_1 + B_3 e + u \quad (4)$$

$$m_d = B_o + B_1y + B_2 r_1 + B_3 e + u \quad (5)$$

حيث أن: .

$$Y = \text{الناتج المحلي الاجمالي الاسمي} \quad y_1 = \text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي}$$

$$R = \text{سعر الفائدة الاسمي} , \quad r_1 = \text{سعر الفائدة الحقيقي} , \quad P = \text{معدل التضخم}$$

$$e = \text{سعر الصرف} , \quad B^S = \text{المعاملات التي تبين أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع}$$

$$u = \text{المتغير العشوائي}$$

سابعاً : النتائج: توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي تؤثر في الطلب على النقود في حين أنه لا يتأثر بسعر الفائدة .

(6) رسالة ماجستير أعدها صلاح شيخ الدين ، جامعة أم درمان الإسلامية 2001م⁽¹⁾.

أولاً: عنوان الدراسة: مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

(1) صلاح شيخ الدين محمد احمد ، مشكلة الارتباط الخطي المتعدد ، دراسة تطبيقية على دالة الطلب على النقود في السودان للفترة (1985 - 2000م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية 2001م.

دراسة تطبيقية على دالة الطلب على النقود في السودان (1985 - 2000م)
 ثانياً : أهداف الدراسة: تهدف الدراسة للاحاطة بمشكلة الارتباط الخطي المتعدد في إطارها النظري والتطبيقي واستقصاء علمي يقود الى تطوير المهارات المتعلقة بطرق كشفها وعلاجها وفي هذا الإطار تم اختيار دالة الطلب على النقود في السودان كنموذج قد يشتمل على مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.
 ثالثاً : فروض الدراسة: .

1. دالة الطلب على النقود في السودان تأتي من مشكلة ارتباط خطي متعدد.
2. البيانات المتوفرة عن الطلب على النقود في السودان تشير الى وجود ارتباط خطي متعدد.
- رابعاً : أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة لتناولها لموضوعين متكاملين ، موضوع نظري يتعلق بمشكلة الارتباط الخطي المتعدد وموضع تطبيقي خاص بدالة الطلب على النقود في السودان.
- خامساً : منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج الاقتصاد القياسي للكشف عن معالجة مشكلة الارتباط الخطي المتعدد باستخدام الخدمة الاحصائية (SPSS).

سادساً : نموذج الدراسة: $m_d = B_0 + B_1y + B_2 r_1 + B_3 e + u$
 حيث أن : md = الطلب على النقود ، y = الناتج القومي الاجمالي r_1 = معدل الاقراض الحقيقي
 e = معدل التغير في سعر الصرف ، u = المتغير العشوائي
 سابعاً : نتائج الدراسة:

1. ان اهم العوامل التي أثرت في الطلب على النقود في السودان تمثلت في الناتج المحلي الاجمالي.
2. دالة الطلب على النقود في السودان التي تم تقديرها تعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد هذا يتفق مع الفرض الذي صاغه الباحث.
- ثامناً : توصيات الدراسة: .

1. ضرورة توفر البيانات في الطلب على النقود على أن يراعي فيها الدقة.
2. يجب ان تكون البيانات لأطول فترة زمنية ممكنة.

(7) رسالة ماجستير أعدها زينب عبدالله ، جامعة أم درمان الاسلامية 2000م⁽¹⁾.

أولاً: عنوان الدراسة: الارتباط الذاتي تطبيق على دالة الطلب على النقود في السودان للفترة (1992-1999م).

(1) زينب عبدالله عوض الله ، "الارتباط الذاتي " ، تطبيق على دالة الطلب على النقود في السودان للفترة (1992 - 2000م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الاسلامية ، 2000م.

ثانياً : أهداف الدراسة: .

1. استعراض لمصادر مشكلة الارتباط الذاتي.

2. عرض آثار الارتباط الذاتي وطرق معالجته.

ثالثاً : أهمية الدراسة: ترجع أهمية الدراسة في احاطتها لكافة الجوانب المتعلقة بمشكلة الارتباط الذاتي

باعتبار ان هذا العمل دراسة متخصصة في الارتباط الذاتي مما لم يتوفر في الدراسات المتاحة.

رابعاً : فروض الدراسة: يهدف هذا البحث الى اختيار دعوي (Hypothesis) وجود مشكلة الارتباط

الذاتي ، ثم محاولة معالجتها.

خامساً : منهجية الدراسة: استخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستدلالي الكمي.

سادساً : نموذج الدراسة المستخدم: تم استخدام احصائية درين – واتسن للكشف عن وجود الارتباط

الذاتي

دالة النموذج العام: $m_d = B_0 + B_1y + B_2 R + B_3 N + u$

$md =$ الطلب على النقود $y =$ الدخل القومي

$R =$ معدل الافراض $N =$ معدل التضخم $u =$ عامل الأخطاء

سابعاً : نتائج الدراسة: . وجود علاقة طردية بين الدخل وكمية النقود المطلوبة وأيضاً وجود

علاقة طردية مع سعر الفائدة وهذا يخالف النظرية الاقتصادية حيث ان العلاقة عكسية

وهناك علاقة عكسية بين كمية النقود المطلوبة والتضخم. ومن النتائج أيضاً وجود ارتباط

ذاتس قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (R , N , Y) حيث $R^2 = 98\%$

وان كمية النقود تعتمد على عوامل أخرى بنسبة 2%. وأوضحت النتائج أيضاً ان قيمة

$DW = 10613$ وهي أقل من (2) نرفض دعوى العدم ونقبل دعوى البديل القائلة بوجود

ارتباط ذاتي في النموذج. تم استخدام برنامج qbasic لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي

وذلك بعد ان تمت اضافات للبرنامج من قبل الباحث.

(8) رسالة ماجستير أعدها نوال حسن ، جامعة النيلين 2001م⁽¹⁾.

أولاً: عنوان الدراسة: تقدير دالة الطلب على النقود في السودان خلال الفترة (1970 – 2008م)

ثانياً : أهداف الدراسة: .

(1) نوال حسن الأمين ، تقدير دالة الطلب على النقود في السودان خلال الفترة (1970 – 2008م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين 2011م.

1. التعرف على أهم المتغيرات وأكثرها تأثيراً في تقدير دالة الطلب على النقود.

2. إجراء مقارنة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة.

ثالثاً : فروض الدراسة: .

1. توجد علاقة عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة.

2. هنالك علاقة طردية بين الطلب على النقود وكل من الدخل المتاح ، التضخم ، الاستثمار.

رابعاً : أهمية الدراسة: .

1. تتبع أهمية الدراسة من موضوعها تقدير دالة الطلب على النقود باعتبار ان الطلب على النقود

احد اهم السياسات النقدية وخاصة تلك التي تستهدف سعر الفائدة.

2. ان تقدير دالة الطلب على النقود يساعد على معرفة أفضل النماذج التي تصلح لتقدير

دالة الطلب على النقود كما يساعد في وضع السياسة النقدية المناسبة.

خامساً : منهجية الدراسة: تتبع الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي واستخدام منهج الاقتصاد القياسي

والاستعانة ببرامج التحليل الاحصائي (برنامج E.views لتحليل البيانات .

سادساً : النموذج المستخدم في الدراسة: تم استخدام النموذج اللوغرتمي التالي:

$$\log m_d = b_0 + b_1 \log j + b_2 y_i + b_3 \log inf + b_4 \log + u_t$$

m_d = الطلب على النقود ، b_0 ثابت ، b_1 مرونة الاستثمار

b_2 مرونة الدخل المتاح ، b_3 مرونة التضخم ، b_4 مرونة سعر الصرف

سابعاً : النتائج والتوصيات: .

أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية ذات معنوية اقتصادية بين الطلب على النقود والدخل

المتاح ، الاستثمار ، التضخم وعلاقة عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة وكان الأثر الأكبر للدخل المتاح .

أوصى البحث بتقدير دالة الطلب على النقود وتحديد حجمه وفقاً لمتغيرات النموذج.

(9) رسالة ماجستير أعدها ، راوية سيد خليل ، جامعة الزعيم الأزهرى ، 2007م⁽¹⁾.

أولاً: عنوان الدراسة: تقدير دالة الطلب على النقود في السودان خلال الفترة 1980 - 2000م).

ثانياً : أهداف الدراسة: .

1. يهدف البحث الى دراسة مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في الاطار النظري والتطبيقي.

(1) راوية سيد خليل ، تقدير دالة الطلب على النقود في السودان خلال الفترة (1980 – 2000م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهرى ، 2007م.

2. بيان مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بطرق الكشف المختلفة وكيفية علاجها.

ثالثاً : أهمية الدراسة: تأتي أهمية البحث من خلال تناوله لموضوعين متكاملين موضوع نظري يتعلق بمشكلة الارتباط الخطي المتعدد وموضوع تطبيقي خاص بدالة الطلب على النقود في السودان في الفترة (1980 – 2000م) .

رابعاً : فروض الدراسة: .

1. البيانات المتوفرة عن الطلب على النقود في السودان تشير الى وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد.

2. دالة الطلب على النقود في السودان خلال الفترة (1980 – 2000م) تعاني من مشكلة ارتباط خطي متعدد.

خامساً : منهجية الدراسة: المنهج العلمي المستخدم في هذا البحث يشتمل على المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج الاقتصاد القياسي للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.
سادساً : النموذج المستخدم في الدراسة: يتم استخدام النموذج في الصورة اللوغرتمية التالية:

$$\log m_d =$$

$$md = \text{الطلب على النقود} , \text{GOP} = \text{الناتج المحلي الاجمالي}$$

$$INF = \text{معدل التضخم}$$

سابعاً : النتائج: .

1. ان انسب النماذج لتفسير دالة الطلب على النقود هو النموذج اللوغريتمي. هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود وكل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم.
2. هنالك مشكلة ارتباط خطي متعدد بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي.
3. تمت معالجة المشكلة باستبعاد متغيرات الانفاق الحكومي.

الدراسات الخارجية: .

(1) تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر ، أعدها سليم محمود⁽¹⁾.

دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب علي النقد في الجزائر (1970 - 2010م).

⁽¹⁾ سليم محمود ، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر (1970 – 2010)م ، ابحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الثاني عشر 2012م.

تشكل دراسة دالة الطلب على النقد المدخل المنطقي لتحقيق ادارة فعالة للكتلة النقدية ذلك ان هذه الكتلة انما هي انعكاس لاحتياج الاقتصاد من السيولة لذلك فان التنبؤ بسلوك هذه الدالة ونمذجتها ظلا يشغلان اهتمام الاقتصاديين وواضعي السياسات النقدية ، تهدف هذه الدراسة الى تقديم نموذج لدالة الطلب على النقد في الجزائر وقد تم الاعتماد فيها على بيانات تمتد للأربعين سنة 1970 - 2010م وذلك بغرض التنبؤ بحجم الكتلة النقدية.

تم الاعتماد على منهج الاستقراء حيث قمنا باختبار علاقة السببية بين عدد من المتغيرات المفسرة وبين المتغير التابع المتمثل في الطلب الكلي على النقد. يتقلص عدد هذه المتغيرات بالتدرج باستخدام الاختبارات الاحصائية لنحصل في النهاية الى متغير واحد اساسي يتم على اساسه بناء النموذج.

تم استخدام الاسلوب الوصفي والتحليلي بناء على التحاليل الاقتصادية لدالة الطلب على النقد وواقع الاقتصاد الجزائري يمكن اعتبار اربع متغيرات مفسرة لهذه الدالة وصياغتها وفق النموذج العام التالي:

$$md = F(PIB, ER, j, p)$$

حيث أن :

md	الطلب على النقود	f	علاقة دالية
j	معدل الفائدة المحلي	p	التضخم
ER	سعر الصرف	PIB	احد مقاييس الدخل

النتائج والاقتراحات: .

1. يتأثر الطلب على النقد طردياً مع كل من الدخل والطلب على النقد في الفترات السابقة في حين فشلت المتغيرات الأخرى في ابراز اثرها في الطلب على النقد في الجزائر على الأقل في فترة الدراسة.
2. تبين من خلال تحليل التباين بأن الطلب على النقد في الجزائر يكون بدافع المعاملات فقط في حين ان الطلب على النقد بدافع المضاربة غائب تماماً ويرجع ذلك الى ضعف النظام البنكي وعدم الثقة في المنظومة المصرفية والمعتقدات الدينية للفرد الجزائري على هذا الأساس تم صياغة نموذج في الطلب على النقد في الجزائر على شكل $md = F(m_2 >)$.

3. من خلال دراسة السببية وتحليل الصدمات العشوائية ما بين الطلب على النقد والعوامل المفسرة له تبين ان الناتج المحلي يفسر الكتلة النقدية اي له تأثير على حجم الكتلة النقدية في حين ان الكتلة النقدية ليس لها تأثير على حجم الناتج. أوصت هذه الدراسة بدعم الدراسات ذات الطابع القياسي على مستوى الرسائل الجامعية او على مستوى مراكز ومختبرات البحث وذلك بغرض بلوغ ادارة فعالة للكتلة النقدية ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي ومزيد من الاصلاحات الاقتصادية لتطوير السوق المالي.

(2) الطلب على النقود في سوريا (1974 - 1994م)⁽¹⁾.

الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك ، تهدف هذه الدراسة الى تحليل الطلب على النقود في سوريا اعتماداً على بيانات سنوية تغطي الفترة (1974 - 1994م) استخدمت الناتج المحلي بأسعار 1985م ومعدل التضخم في تقدير دالة الطلب على النقود الحقيقية.

$$m/p^d = F(y, i)$$

m/p^d : الطلب على النقود الحقيقي.

m : عرض النقود الاسمي.

P : مستوى الأسعار.

Y : حجم المبادلات يتمثل بالدخل الحقيقي.

i : سعر الفائدة.

عند تحويل الدالة الى دالة لوغريتمية تأخذ الشكل التالي:

وبذلك يتضح ان كامل هيكل الطلب على النقود في سوريا متكاملأً تكاملاً مشتركاً مع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل التضخم . تعني هذه النتيجة وجود توليفة خطية ساكنة بين الطلب على النقود والناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم على الرغم من كون متغيرات الطلب على النقود والناتج المحلي الاجمالي (كل على حده) غير ساكنة وتؤكد هذه النتيجة اخيراً وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

⁽¹⁾ ممدوح الخاطي ، الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية: .

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المحلية التي تم استعراضها الى حد كبير في الجانب النظري للطلب على النقود اما من الناحية التطبيقية فإنها تشابهت في استخدام منهجية الاقتصاد القياسي وفي تضمين بعض المتغيرات التي تفسر دالة الطلب على النقود في السودان إلا انها اختلفت معها في طول الفترة الزمنية وفي اضافة بعض المتغيرات الجديدة الى دالة الطلب على النقود في السودان مثل تكلفة التمويل وفي استخدام منهجية التكامل المشترك حيث أغلب الدراسات المحلية التي تم عرضها لم تستخدم هذه المنهجية في الدراسة.

أما أوجه الاختلاف الدراسة الحالية مع الدراسات الخارجية فنجد ان دراسة سليم محمود استخدمت المنهج الاستقرائي بينما استخدمت الدراسة الحالية منهج التكامل المشترك واتفقت معها في المتغيرات التي تم ادخالها لتقدير دالة الطلب على النقود.

اتفقت هذه الدراسة مع دراسة ممدوح الخاطب الخارجية في استخدامها منهجية التكامل المشترك ولكن اختلفت معها في تضمين المتغيرات التي تم من خلالها تكوين النموذج للوصول الى دالة الطلب على النقود.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: نظريات الطلب على النقود

المبحث الثاني: دوافع ومحددات الطلب

على النقود

معادلة المبادلات (معادلة فيشر): .

تجسد هذه النظرية المبادلات الاقتصادية من خلال العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار من خلال الجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة في تحديد المستوى العام للأسعار ويعبر عنها بالآتي⁽¹⁾:

متوسط كمية النقود المتداولة خلال الفترة معينة X سرعة تداول تداول النقود خلال نفس الفترة = مجموع المبادلات التي تحققت خلال نفس الفترة .

$$X = \text{المستوى العام للأسعار يرمز لها } N \times S = K \times M$$

مثلاً ذكرنا ان كمية النقود تشتمل على النقود الحكومية أو أوراق البنكنوت أو نقود الودائع وبغض النظر عن كون النقود ورقية أو مساعدة (معدنية) وان مجموع هذه النقود عند لحظة معينة يعطي مقياس كمي للنقود.

تعتبر سرعة دوران النقود عن متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدات النقود من يد الى اخرى بهدف تسوية المبادلات الاقتصادية ويمكن من خلال سرعة تداول استعملت في كافة المبادلات الاقتصادية سواء كان على مستوى الأفراد أو المشروعات خلال الفترة الزمنية المعنية.

فلو فرضنا ان النقود خلال فترة معينة قد تم انتقالها من يد الى اخرى (8) مرات وان كمية النقود الفعلية هي $400 = (500) \times (8)$ وحدة نقدية. لا بد من الإشارة الى ان سرعة تداول النقود تظهر عندما يتم قياس كمية النقود خلال فترة زمنية معينة يتم من خلالها تداول النقود عدة مرات من يد الى اخرى ولا تظهر عندما تقاس في لحظة معينة وعليه فيمكن ان نعبر عن الحالتين بالصيغة التالية:

الحالة الأولى: خلال فترة زمنية معينة.

$$\text{حجم وسائل الدفع} = \text{كمية النقود} \times \text{سرعة تداول النقود}$$

الحالة الثانية: في لحظة معينة حجم.

$$\text{وسائل الدفع} = \text{كمية النقود}$$

وتشمل المبادلات الاقتصادية جميع انواع التبادل التي يقوم بها الأفراد والمشروعات داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة مثل تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والعقارات وغيرها من خلال عمليات البيع والشراء ضمن فترة معينة ومحددة.

أما مستوى الأسعار فيقصد به المتوسط المرجح للأسعار لجميع السلع والخدمات والعقارات والأصول المالية وغيرها والذي يتم حسابه من خلال الأسعار التجميعية لجميع هذه المتغيرات التي يتم مبادلتها حيث يتم الحصول على المستوى العام للأسعار.

⁽¹⁾ عقيل جاسم عبدالله ، النقود والبنوك (منهج نقدي مصرفي) ، دار حامد للنشر ، 1999م ، ص 76.

عليه لغرض الحصول على حجم المدفوعات النقدية الكلية التي تمت في جميع المبادلات الاقتصادية لابد من ضرب حجم هذه المبادلات في المستوى العام للأسعار اي المدفوعات النقدية الكلية = حجم المبادلات الاقتصادية × المستوى العام للأسعار يرمز لذلك حجم المدفوعات النقدية الكلية = ك × م

يبدو واضحاً ان معادلة المبادلات تعبر عن كمية النقود من خلال تجميع المبادلات الفردية والتي تتضمن كمية السلع والخدمات من جانب وقيمتها من جانب آخر معبراً عنها بالنقود وعليه فإن هذه المعادلة تعبر عن التوازن بين طرفين هما: .

أ. كمية النقود يتم الحصول عليها من خلال كمية النقود × سرعة تداول النقود المدفوعة بغرض الحصول على السلع والخدمات خلال فترة معينة.

ب. كمية السلع والخدمات المتبادلة خلال فترة زمنية معينة.

يتم الحصول عليها من خلال كمية السلع والخدمات × المستوى العام لاسعار هذه السلع والخدمات⁽¹⁾ .

يتضح لنا ان معادلة المبادلات لا تعدو كونها متساوية حسابية بديهية لا يمكن الاستناد اليها كنظرية نقدية ولا تعبر كلياً عن النظرية الكمية في النقود بل هي اداة حسابية في توضيح او شرح هذه النظرية على الرغم من ذلك فان معادلة المبادلات لها قيمة حسابية مهمة لأنها تشتمل على جميع المتغيرات التي تتدخل في تحديد المستوى العام للأسعار وهي العوامل الثلاثة المعروفة التالية:

أ. كمية النقود.

ب. سرعة تداول النقود.

ج. الحجم الحقيقي للمبادلات الاقتصادية.

يمكننا اعادة صياغة هذه المعادلة بالشكل الذي يبين المستوى العام لاسعار يتحدد من خلال كمية النقود في سرعة تداولها منسوبة الى الحجم الحقيقي للمبادلات الاقتصادية.

$$أي م = \frac{ن \times س}{ك}$$

أخيراً لا بد من الإشارة الى العلاقات التالية بين متغيرات هذه المعادلة: .

(أ) وجود علاقة طردية بين كمية النقود وسرعة تداولها.

(ب) وجود علاقة طردية بين المستوى العام لاسعار وبين كمية النقود وسرعة تداولها.

(ج) وجود علاقة عكسية بين المستوى العام لاسعار والحجم الحقيقي للمبادلات الاقتصادية.

⁽¹⁾ مصدر سابق ، ص 77 - 81.

فروض النظرية الكمية للنقد:

(1) ثبات حجم التبادلات الاقتصادية او حجم الانتاج ارتباطاً بالقدرة الانتاجية للاقتصاد القومي ومستوى تشغيل عوامل الانتاج وحجم الطلب على السلع والخدمات استناداً الى المنطق الاقتصادي الذي يفترض حالة التوازن المستمرة في الاقتصاد القومي الذي يتحقق فيها مستوى التوظيف الكامل للموارد الانتاجية وان الاقتصاد القومي لديه القدرة التلقائية لبلوغ هذه الحالة حيث ان ذلك لا يتغير خلال فترة زمنية قصيرة تتميز بالثبات خلالها.

(2) ثبات سرعة دوران النقد مرتبطة بدرجة نمو الأسواق النقدية والمالية ووسائل تسوية المدفوعات وسرعة الاتصال والنقل والكثافة السكانية وهي متغيرات تبقى مستقرة خلال فترة زمنية معينة حتى وان كانت في المدى القصير.

(3) تبعية المستوى العام للأسعار للتغيرات الحاصلة في كمية النقد من خلال العلاقة الطردية التي تربط بينهما اي ان المتغير المستقل هو كمية النقد وان المستوى العام للأسعار هو المتغير التابع وتتحدد حركة الأثنين في اتجاه واحد مع ثبات حجم المبادلات وسرعة تداول النقد. $M = D(N)$

انتقادات النظرية الكمية للنقد:

1. عدم صحة الفرض الخاص بثبات حجم الانتاج وسرعة تداول النقد اي على الأقل جمودها في المدى القصير كما تدحض الأدلة الاحصائية الى ما يعزي الى هذه العوامل (حجم الانتاج وسرعة تداول النقد من استقلال في التغيير)⁽¹⁾.
فيمكن ان تؤدي زيادة كمية النقد الى زيادة سرعة تداولها اذا ما ارتفعت الاسعار ويتوقع الأفراد استمرار تدهور قيمة النقد فيعمدون الى زيادة الانفاق اي زيادة سرعة تداول النقد مما يضاعف من اثر كمية النقد على مستوى الاسعار والعكس صحيح كما يمكن ان تؤدي كمية النقد وارتفاع الاسعار الى زيادة حجم الانتاج استجابة لارتفاع الاسعار والعكس صحيح وفي كلا الحالتين تلعب العوامل النفسية دوراً هاماً لا يمكن تفسيره بالطريقة التي تعرضها نظرية كمية النقد.

(1) مصدر سابق .

2. تفترض نظرية كمية النقود أن مستوى الأسعار هو متغير تابع للتغيير في كمية النقود ولا يمكن ان يتغير بالتالي مستوى الاسعار نتيجة لعوامل اخرى نقدية وهذا الافتراض غير صحيح أيضاً فكثيراً ما تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية (عينية) مثل فشل موسم زراعي دون ان يكون للعوامل النقدية دخل في ذلك وإذا تغيرت كمية النقود فانما يكون ذلك استجابة للارتفاع او الهبوط الحاصل في الأسعار لأسباب غير نقدية لذا يذهب بعض الاقتصاديين بالعكس تماماً فيعتبرون مستوى الأسعار أو حجم الانتاج من العوامل الفعالة وان كمية النقود تابعة لها.

كما يرجع اخفاق تلك النظرية الى انها نظرت الى وظيفة دالة من وظائف النقود وهي الوساطة في المبادلات وواقع الأمر ان النقود تقوم بوظائف اخرى فبالاضافة الى كونها وسيطاً في المبادلات ومقياساً للقيم تقوم أيضاً بوظيفة (مخزن للقيم) ومقتضى ذلك ان النقود ليس عليها طلب مشتق (أي مثل الطلب على السلع والخدمات) وانما طلب اخر مباشر تطلب لذاتها بصفتها أصلاً كامل السيولة وليس باعتبارها وسيطاً في المبادلات وهو ما غفلت عنه نظرية كمية النقود.

معادلة الأرصدة النقدية ((معادلة كمبيردج)):

تمثل هذه المعادلة اعادة صياغة للنظرية الكمية (معادلة فيشر) دون أن تمس جوهرها وسميت بمعادلة كمبيردج نسبة الى جامعة كمبردج التي كان لها الفضل في ايجادها وبلورتها على وجه الدقة لأستاذ الاقتصاد السياسي في هذه الجامعة (لفريد مارشال) ومن بعده بيجو الذي قام باستكمال جهوده في هذا المجال ترى هذه المعادلة وجود نسبة من دخول الافراد او المشروعات لا يرغبون بانفاقها على السلع والخدمات بل يفضلون الاحتفاظ بها على شكل اصول مالية لأسباب عديدة تسمى هذه الحالة (التفضيل النقدي) وتتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل لكن ان ارتفاع نسبة التفضيل النقدي هذه تؤدي الى ارتفاع حجم الدخل النقدي ويلاحظ من ذلك ان هذا الميل للاحتفاظ بالأرصدة السائلة لدى الأفراد يؤدي الى التأثير على حجم الانتاج ومن ثم على حجم الدخل وعلى المستوى العام للأسعار كنتيجة غير مباشرة (1).

يمكن التعبير عن معادلة كمبيردج بالصيغة التالية:

$$\text{كمية النقود} = \text{نسبة التفضيل النقدي} = \text{الناتج القومي الحقيقي} \times \text{مستوى الأسعار}$$

يرمز لها بالصيغة التالية

(1) مصدر سابق ، ص 91 .

ن = ع (د . م)

حيث أن :

ن: كمية النقود.

ع: التفضيل النقدي النسبة التي يرغب الأفراد أو المشروعات في الاحتفاظ بها من دخولهم على شكل أرصدة نقدية سائلة.

د: النات القومي (الدخل القومي الحقيقي).

م: المستوى العام للأسعار.

التحليل النقدي الحديث (التحليل الكينزي): .

الطلب على النقود عند كينز (تفضيل السيولة) يتم من خلال ثلاث دوافع هي⁽¹⁾:

(1) دافع المبادلات: .

يعتبر دافع المبادلات أحد العوامل المهمة في تحريك الطلب على النقود ليجسد الوظيفة الأساسية للنقود كوسيط للتبادل حيث يتم استخدامها لتسوية المبادلات او لتمويلها ويتأثر ذلك مباشرة بحجم الدخل القومي وحجم العمالة حيث هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود وحجم العمالة فهو (أي الطلب على النقود يزداد بزيادتها وينخفض بانخفاضها على افتراض بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة).

(2) دافع الاحتياط (الطوارئ): .

يستدعي هذا العامل احتفاظ الافراد او المشروعات باحتياطي من الأرصدة النقدية مضافاً الى المبالغ المخصصة للمبادلات ويحدث ذلك لمواجهة الحالات التالية:

أ. تغيير نمط الاستهلاك والشراء.

ب. توقع توفر الحصول على فرص لعقد صفقات مربحة.

ج. لمواجهة الحوادث الطارئة غير المتوقعة.

يتحدد هذا الدافع من خلال الامكانية المتاحة في الحصول على الائتمان بشروط مناسبة وكذلك مستوى تنظيم ونمو رأس المال والقدرة على تمويل الأوراق المالية من أسهم وسندات الى نقد عند الضرورة او اللزوم كلما كان ذلك أمر ميسوراً قل ميل الأفراد او المشروعات للاحتفاظ بالنقود كاحتياطي نقدي لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة اما اذا كان سوق رأس المال متذبذباً وغير مستقر فيحدث العكس حيث يميل هؤلاء للاحتفاظ باحتياطي نقدي لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة.

⁽¹⁾ مصدر سابق ، ص 199 .

كما أن استقرار الطلب على السلع والخدمات التي تتيحها المشروعات يمارس دوراً مهماً في عملية الاحتفاظ بكمية معينة من النقود لديها فعندما يشهد الطلب على سلع أحد المشروعات استقراراً فإنه يميل إلى تقليل احتياطية من النقود والعكس عند تشهد تقلبات مستمرة فإن ذلك يدعو إلى زيادة رصيده الاحتياطي من النقود لمواجهة الطوارئ.

(3) دافع المضاربة: .

يتمثل الطلب على النقود بدافع المضاربة بالنقود التي يحتفظ بها الأفراد أو المشروعات للاستفادة من فروقات الأسعار بهدف تحقيق الأرباح وإن الطلب النقدي على النقود بدافع المضاربة لدى كينز يتأثر بالسياسة النقدية المختلفة وخاصة سياسة سعر الفائدة. وإن الاحتفاظ بقدر معين من النقود في شكل سائل بدافع المضاربة إنما يقتضي في الواقع ضرورة الموازنة بين النقود وغيرها من الأصول التي تعتبر بمثابة أوعية للثروة وفي هذا الصدد نستطيع القول بوجود نوعين من الأصول هما⁽¹⁾:

أ. الأصول العينية: .

حيث تتكون من عناصر الثروة العينية المختلفة سواء في صورة سلع الاستثمار (لوزام الانتاج) أو في صورة سلع الاستهلاك (المعمرة) ويخضع الطلب على سلع الاستثمار لمحددات نظرية الاستثمار وهي على العموم موازنة الكفاية الحدية لرأس المال بسعر الفائدة وأما سلع الاستهلاك المعمرة فيخضع الطلب عليها لاعتبارات نظرية سلوك المستهلك.

ب. الأصول المالية: .

يقصد بها الأصول التي تشمل الحقوق والالتزامات التي تتداول ولما كانت النقود في حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون إلا حقاً متداولاً يخول صاحبه السلطة للتصرف المالي يقابلها التزام يقع على عاتق الاقتصاد القومي فإنها أي النقود تدخل بذلك في إطار الأصول المالية وإن الحق الذي تضمنه النقود لحاملها هو حق يتمتع بالقبول العام وعليه فإن قيام الأفراد بالاحتفاظ بالنقود بدافع المضاربة يقتضي بالضرورة المفاضلة بين السائلة وغيرها من الأصول المالية وهناك عدد من العناصر تحكم عملية المفاضلة وهي:

1/ العائد المتحقق من الاحتفاظ بالأصل والذي يشتمل على الدخل المتوقع كفاية أو ربح والذي

يمكن الحصول عليه من الأصل وكذلك الدخل أو الخسارة الرأسمالية مستقبلاً .

2/ توقع ثبات القيمة النقدية للأصل.

3/ نقطة المعاملات المتمثلة بالجهد المبذول لمبادلة الأصل في السوق.

4/ أن أي زيادة في الأصل المستثمر في عملية المضاربة سوف تزيد من احتمالات توقع

الخسارة أي أن رأس المال الحدي يقلل الميزة الحدية للأصل.

(1) مصدر سابق.

5/ الفترة الزمنية المطلوب استثمار الأصل فيها فلما كانت هذه الفترة ذات افق زمني اطول كلما كان الاحتفاظ بالنقود اقل اي تنخفض الأصول السائلة وبالعكس في حالة قصر الفترة الزمنية ترتفع الأصول السائلة.

ينشأ الطلب على النقود بدافع المضاربة لاعتبارين رئيسيين هما (1) :

1. توقي المخاطرة الناتجة عن الاحتفاظ بغير النقود من الأصول المالية حيث تنسم النقود دون غيرها من الأصول المالية بتوفر اليقين فيما يتعلق بالعائد المتوقع نتيجة لتقلب مستويات الفائدة والربح كما تنسم بانعدام اليقين كذلك بالنسبة للقيمة النقدية لها نتيجة تعرض هذه الأصول لظاهرة الكسب والخسارة الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع او انخفاض قيمة الأصل ويزيد من تعقيد التحليل انه كلما ازداد الاستثمار في أصل معين ازدادت درجة المخاطرة للاستثمار في هذا الأصل وهو ما يعني تناقص الميزة الحدية للأصل مع زيادة الاستثمار فيه.

ينتج عن كل ما تقدم انه سوف يكون هناك دائماً طلب على النقود يتوقى المخاطر وذلك بصرف النظر عن توقعات المستقبل وهو ما يعني ان هناك حد ادنى لسعر الفائدة يكفي بالكاد لتغطية عنصر توقي المخاطر الناتجة عن القيام بالاستثمار والتخلي عن النقود ولا يمكن لسعر الفائدة الجاري ان ينخفض عن هذا الحد الأدنى اذ يؤدي ذلك الى احجام الأفراد عن الاستثمار واحتفاظهم بثرواتهم في شكل سائل وهو ما يعني ان الطلب على النقود يتسم بمرونة لا نهائية عند مستويات سعر الفائدة المنخفضة عن الحد الأدنى للفائدة اللازم بالكاد لتغطية مخاطرة الاستثمار وذلك ما يجعل منحى تفضيل السيولة يتجه اقلياً تقريباً نحو اليمين عند ذلك الحد الأدنى للفائدة.

2. نوعية التوقعات الخاصة بالمستقبل والذي يطلق عليه اصطلاح السعر المعقول او العادي للفائدة حيث يسود دائماً الاعتقاد بوجود حدود معقولة لمستوى الفائدة يتقلب بينها المعدل الطبيعي للفائدة ومن ثم فانه اذا ارتفع السعر الجاري للفائدة عن الحدود المعتادة والمعقولة له فان الأفراد سوف يتوقعون انخفاض معدل الفائدة حتى يعود الى مستواه الطبيعي والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة الجاري عن مستواه العادي او المعقول حيث يتوقع الأفراد ارتفاع السعر الجاري حتى يصل الى معدل المعتاد.

وثاني ما يدخل في تقدير عنصر التوقعات هو حقيقة اختلاف نظرة الأفراد لأحدث المستقبل فيما يتراوح بين التفاؤل والتشاؤم وهو ما يمكن ان ينتج عن أي تغير في سعر الفائدة. ومن جميع ما تقدم يتضح لنا أن الطلب على النقود في التحليل الكينزي ينقسم الى قسمين:

1. الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط يرتبط بالدخل ارتباطاً طردياً ويعتبر عنه بالمعادلة التالية.

(1) مصدر سابق.

$$ط = د \quad (د)$$

حيث أن :

ط : الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط

(د): الدخل

2. الطلب على النقود بدافع المضاربة ويرتبط بسعر الفائدة ارتباطاً عكسياً ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$ط = د \quad (ف)$$

حيث ان :

ط : الطلب على النقود بدافع المضاربة

(ف) : سعر الفائدة

ومن ثم يمكن التعبير عن الطلب الكلي على النقود بالدالة التالية والتي يطلق عليها اسم دالة التفضيل النقدي او دالة تفضيل السيولة ويتم الحصول عليها من خلال تجميع الدالتين لتصبح :

$$ط = ط_1 + ط_2 \quad \text{أي: } ط = د(د، ف)$$

حيث ان: ط : تمثل الطلب الكلي على النقود هذا يعني ان دالة الطلب على النقود تعتمد على الدخل وسعر الفائدة وهي متزايدة مع الدخل ومتناقصة بالنسبة لسعر الفائدة⁽¹⁾.

نظرية الكمية الحديثة لفريد مان: .

في عام 1956م طور ميلتون فريدمان نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة باعادة صياغة نظرية كمية النقود ورغم ان فريدمان يشير مراراً الى أرفنج فيشر في تحليله مما قد يوحي بأن تحليله هو امتداد او تطوير لتحليل فيشر إلا ان تحليل فريدمان للطلب على النقود اقرب الى تحليل كينز ومدخل كمبيردج منه الى تحليل فيشر ولقد حفز تحليل السيولة عند كينز على الانتقال بنظرية الطلب على النقود من صيغة المعاملات التي بنيت على أساسها نظرية الكمية لفيشر الى صيغة الأرصدة النقدية وهو انتقال من الجوانب الميكانيكية لعملية المدفوعات الى النظر الى النقود على انها اصل من الأصول⁽²⁾.

(1) مصدر سابق .

(2) محمود يونس - عبدالمنعم مبارك ، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ، دار الاسكندرية الجامعية ، 2003م ، ص 359.

على الرغم من ان كينز صاغ تحليله في اطار مدرسة كامبردج للأرصدة النقدية فلقد كان كينز صريحاً بدرجة كبيرة في التأكيد على دور النقود كأحد الأصول الكثيرة وعلى أسعار الفائدة على السندات كتكلفة مناسبة لحيازة النقود.

أما بالنسبة لفريدمان فلقد اعتبر الطلب على النقود جزءاً من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول.

لقد ميز فريدمان بين حائزي الأصول النهائيين والذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلاً من أشكال الثروة يتم حيازة الثروة فيه وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون.

نتناول في تحليلنا التالي الطلب على النقود بواسطة حائزي الثروة النهائيين ثم الطلب على النقود بواسطة مؤسسات الأعمال كما عبر عنه فريدمان.

الطلب على النقود عند حائزي الثروة النهائيين: .

يرى فريدمان ان الطلب على النقود بالنسبة لحائزي الثروة النهائيين تعتمد على أربعة متغيرات نتناولها فيما يلي⁽¹⁾ .

أ. الثروة الكلية:

يعتمد طلب حائزي الثروة النهائيين للأرصدة النقدية الحقيقية على مقدار الثروة الكلية المتاحة لهم فمقدار الثروة الكلية هو مقدار معين ثابت في نقطة زمنية معينة ومن ثم يمثل هذا المقدار القيد المفروض على حائزي الثروة عند توزيع هذه الثروة بين عناصرها المختلفة ويرى فريدمان ان الثروة الكلية قيد يناظر قيد الميزانية الذي سبق وعرفناه في نظرية سلوك المستهلك فالثروة هي المقدار الكلي الذي يقسم بين اشكال مختلفة للأصول التي يقبل حائزي الثروة على حيازتها ولكننا نعرف ان تقديرات الثروة الكلية نادراً ما تكون متاحة ولهذا لا بد من استخدام مؤشر بديل للثروة الكلية هذا المؤشر هو الدخل.

ب. تقسيم الثروة الى ثروة بشرية وثروة غير بشرية:

يملك حائزي الأصول اصلاً اساسياً يتمثل في قدراتهم الشخصية على اكتساب الدخل وهذا ما يعبر عنه بالمقدرة الشخصية على اكتساب الدخل.

هذه المقدرة الشخصية هي ثروة بشرية وهي تختلف عن عناصر الثروة غير البشرية مثل الأراضي والمنازل والأثاثات الخ ويمكن استخدام المقدرة الشخصية لاكتساب الدخل كمؤشر للثروة

(1) مصدر سابق .

البشرية وهذا الدخل يمكن الفرد من حيازة مقدار معين من النقود كاصل سائل كامل السيولة يعطي اشباع كبقية السلع التي يقتنيها الفرد كلما كان مقدار الثروة البشرية على اكتساب الدخل مرتفعة زاد الطلب على النقود كأصل ضمن عناصر الثروة او ضمن عناصر محفظة الأصول لهذا كانت الثروة البشرية التي يقتنيها حائزي الثروة النهائيين احد محددات الطلب على النقود.

لكن تحويل الثروة البشرية الى ثروة غير بشرية او العكس يتم في حدود ضيقة لوجود قيود تحد من هذا التحويل.

ج. العوائد المتوقعة على النقود والأصول الأخرى:

المعدل الإسمي للعائد على العملة التي نحملها في جيوبنا او قد يكون على الودائع تحت الطلب حيث يتم دفع تكاليف خدمات البنك وقد يكون معدل العائد الإسمي للعائد على النقود موجباً اذا كان البنك يدفع فائدة على الودائع تحت الطلب بالنسبة للودائع الآجلة⁽¹⁾.

معدل العائد الإسمي ما هو إلا مقدار ما يحصل عليه الفرد من دخل فائدة من ولاء النقود مقسوماً على القيمة الاسمية لأصل النقود ويمكن تقسيم معدل الفائدة على الأصول الأخرى الى جزئين:

الأول: أي عائد او تكلفة تدفع مثل الفائدة على السند او الربح الموزع على السهم وتكاليف تخزين الأصول الطبيعية.

الثاني: التغيرات في الأسعار الإسمية للسلع وهذا الجزء له أهمية خاصة في ظل ظروف التضخم.

ارتفاع معدل الفائدة على السندات ومعدل الربح الموزع على السهم سيقضي الى انخفاض الطلب على النقود إلا ان فريدمان لم يرغب في التوصيل الى هذه النتيجة لأنه كان يريد التوصيل الى نفس النتيجة التي انتهى اليها فيشر وهي ان سعر الفائدة لا يؤثر على الطلب على النقود ، أو بلغة أدق ان الطلب على النقود غير حساس للتغير في سعر الفائدة ولكي يصل فريدمان الى تلك النتيجة فانه يضع الافتراض التالي: (تعتبر النقود بديل قريب للقيمة الحالية لثروة افراد القطاع المنزلي "السلع الاستهلاكية المعمرة ولكنها ليست بدخل قريب للأصول الأخرى كالسندات).

وعلى هذا فإن سعر الفائدة او معدل العائد على رأس مال قطاع الأعمال والأصول المالية غير النقدية وهي الأصول التي اعتبرت اكثر اهمية عند كينز هي متغيرات غير مشاهدة فان الدخل الدائم النقدي او الدخل الدائم الحقيقي ومستوى الأسعار هي المتغيرات الرئيسية التي تشرح الطلب على النقود

(1) مصدر سابق .

ومستوى الأسعار ومعدل التغير فيه بعكس العائد على اقتناء السلع الطبيعية التي تتغير أسعارها مع التضخم.

د. متغيرات أخرى محددة للمنفعة المرتبطة بالخدمات التي تؤديها النقود بالنسبة للمنافع التي تؤديها الأصول الأخرى.

هذه المتغيرات مرتبطة بخاصية السيولة التي أشار إليها كينز فان هذه المتغيرات وهي الخدمات التي تؤديها النقود قد تعتبر من حيث المبدأ ضرورية بالنسبة لحائز الأصول مثلها مثل سلعة الخبز ومن ثم تكون مرونة الطلب الدخلية على النقود اقل من الواحد الصحيح حيث يزيد الطلب على خدمات النقود بنسبة اقل من نسبة الزيادة في الدخل او قد تعتبر الخدمات التي تؤديها النقود خدمات كمالية مثلها مثل سلع الترفيه حيث يزيد الطلب عليها بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في الدخل⁽¹⁾.

وهناك متغير اخر يحتمل ان يكون مهماً من الناحية التجريبية وهو درجة الاستقرار الاقتصادي المتوقع ان يسود مستقبلاً فقد يعطي الفرد اهتماماً كبيراً لعامل السيولة ، يعطي اهتماماً لقدرته على بيع مكونات محفظة اصوله في السوق بسرعة وبدون خسائر او بتكاليف قليلة وبلغة ادق فهي تعطي اهتماماً بقدرته على بيع مكونات المحفظة مقابل نقود وهذا الاهتمام يزداد اذا ما توقع الفرد سيادة عدم الاستقرار الاقتصادي وقد يصعب التعبير عنه كمياً حتى اذا كان اتجاه تغير النشاط الاقتصادي واضحاً فمثلاً عند نشوب حرب ينجم عنها توقع الاستقرار بعد الحرب مما يفسر لماذا يترتب على الحرب زيادة ملحوظة في الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية للاحتفاظ بها ومن ثم تتخفض سرعة دوران النقود.

وثمة متغير هو حجم التحويلات الرأسمالية بالنسبة للدخل اي حجم مبادلات السلع الرأسمالية الموجودة في حوزة حائزي الثروة النهائيين فكلما ارتفع معدل دوران السلع الرأسمالية قصر فترة مبادلتها بالنقود او بسلع أخرى ارتفعت نسبة النقود في محفظة الأصول اي الطلب على النقود هذا المتغير من المتغيرات التي اهملت في نظرية كمية النقود التي تمت صياغتها على يد فيشر أو مدرسة كمبيدج.

الطلب على النقود بواسطة مؤسسات الأعمال : .

مؤسسات الأعمال هي كافة أشكال المنشآت التي تقوم بانتاج سلعة او تقديم خدمة هدفها تحقيق أقصى ربح ممكن وعند بحث طلب مؤسسات الأعمال على النقود عند فريدمان نراه يقرر ان مؤسسات الأعمال لا تخضع لقيد الثروة الكلية الذي يخضع له حائزي الأصول النهائيين لأن الكمية الكلية من رأس المال المتجسد في الأصول الانتاجية بما فيها النقود وهي متغيرات يمكن ان تحصل عليها المؤسسة لتعظيم عوائدها طالما انها يمكن ان تحصل على رأس مال اضافي بطرح اسهم او اصدار

(1) مصدر سابق .

سندات في سوق رأس المال لذلك لا يوجد سبب عند فريدمان لإدخال الثروة الكلية أو الدخل الدائم لمقياس أو مؤشر للثروة الكلية وكمتغير في دالة الطلب على النقود بواسطة مؤسسات الأعمال⁽¹⁾.

يرى فريدمان انه قد يكون مرغوباً ادخال متغير مماثل لقيد الثروة الكلية والذي يتم التعبير عنه بالدخل الدائم في دالة الطلب على النقود بواسطة مؤسسات الأعمال وهذا المتغير هو حجم المؤسسة والذي يتحدد على أسس مختلفة وبالتحديد كمؤشر لقيمة انتاجية وحدة النقود عند مختلف كميات النقود المتاحة للمؤسسة وعلى هذا فان المتغير المناسب في هذه الحالة هو المعاملات الكلية القيمة المضافة الصافية الدخل الصافي لرأس المال الكلي في صورة غير نقدية او صافي حقوق الملكية وقصور البيانات قد يفسر قلة التقديرات التي اجريت بالنسبة لأفضل المتغيرات الواجب ادخالها في دالة الطلب على النقود لمؤسسات الأعمال.

حاول فريدمان مثله مثل من سبقوه من الاقتصاديين ان يجيب على السؤال لماذا يختار الأفراد حيازة النقود؟ في اجابته على هذا السؤال لم يحلل فريدمان الدوافع الخاصة بحيازة النقود كما فعل كينز ولكنه حلل العوامل التي تؤثر على طلب اي اصل من الأصول فنظرية طلب الأصول تقرر ان الطلب على النقود يجب ان يكون دالة الموارد المتاحة للأفراد (اي ثرواتهم) ومعدلات العائد المتوقعة على اصولهم مقارنة بالعائد المتوقع على النقود ومثله مثل كينز يرى فريدمان ان الافراد يرغبون في حيازة (يطلبون) كمية معينة من الأرصدة النقدية الحقيقية " كمية النقود بقيم حقيقية" ومن هذا المنطق عبر فريدمان عن صياغة دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية $\frac{md}{p}$ كما يلي:

y_p : الدخل الدائم وهو مقياس للثروة عند فريدمان.

(1) مصدر سابق .

الفائدة على الأرصدة النقدية المودعة في حسابات الادخار والودائع الأخرى التي يشملها العرض النقدي كلما زادت الفائدة المدفوعة على تلك الودائع فإن العائد المتوقع على النقود يزيد.

rp : العائد المتوقع على السندات ويتكون من الفائدة الاسمية الثابتة على السند والمكسب الرأسمالي على السند (التغير في السعر السوقي للسند عن الإسمي نتيجة تغير سعر الفائدة الإسمي الثابت على السند).

re : العائد المتوقع على الأسهم ويتكون من الأرباح الموزعة على الأسهم بالإضافة الى المكسب الرأسمالي على السهم الفرق بين سعر السهم السوقي وسعر اصدار السهم.

π : معدل التضخم المتوقع الذي يستخدم كمؤشر للعائد المتوقع من وراء السلع والأصول الحقيقية التي يرتفع سعرها مع التضخم.

وتشير الاشارات تحت المتغيرات في الدالة الى نوعية العلاقة بين الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية md/p وكل متغير في الطرف الأيمن فالاشارة الموجبة (+) تحت متغير معين تشير الى ان العلاقة $\frac{md}{p}$ بين وهذا المتغير علاقة طردية والاشارة (-) تحت متغير معين تشير الى ان العلاقة بين $\frac{md}{p}$ وهذا المتغير هي علاقة عكسية.

التحليل النقدي المعاصر ((مدرسة شيكاغو)) : .

قام فريق مدرسة شيكاغو من مساعدي (فريدمان) وتلاميذه لعمل بحث تطبيقي انصب على شكل دالة الطلب على النقود وقد تم الاعتماد في هذا البحث على متغير اساسي في تفسير دالة الطلب النقدي الا وهو الدخل او الثروة وهما مرتبطان معاً عند فريدمان بفضل استخدام فكرة الدخل الدائم دون ان تتال المتغيرات والعوامل الأخرى التي ورد ذكرها في الدراسة النظرية لمفاهيم هذا الفريق وبصفة خاصة سعر الفائدة دوراً ظاهراً في تركيب هذه الدالة وتطبيقاتها العملية⁽¹⁾.

لقد عرض فريدمان فكرة الدخل الدائم في طيات بحثه لدالة الاستهلاك مخالفاً بذلك الاسلوب الكينزي فقد اخذ كينز الطلب الاستهلاكي كدالة في الدخل الجاري بينما رأى (فريدمان) ان الدخل الذي يفسر الاستهلاك هو ما يشمل بالإضافة الى الدخل الجاري هذه التوقعات المتعلقة بالدخل المستقبلي والتوقعات الخاصة بالدخل في المستقبل بالإضافة الى الدخل الجاري هما ما يكونان الدخل الدائم الا ان الأستاذ كلين يرى ان فريدمان في مفهومه عن الدخل الدائم لم يأت بجديد وانما يتابع اتجاهها قائماً في دراسات الاقتصاد القياسي اياً كان الأمر فانه من المنطقي ان يستخدم في تقدير القيمة الحالية لمختلف انواع الدخول المتوقعة نوع من سعر الخصم ويعتمد هذا السعر على الأفق الزمني الذي يأخذه

(1) اسماعيل محمد هاشم ، النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية ، ص 378.

الفرد في تقديره لتوقعات المستقبل فكلما ازداد هذا الأفق الزمني انخفض هذا السعر وبذلك يكون الدخل الدائم هو التيار المتوقع من الثروة في اثناء فترة التوقع المستقبلية مخصوصاً بسعر الخصم المناسب كما يظهر من العلاقة التالية:

$$ي د (س) = ع س . ث$$

حيث ان :

ي د (س) : الدخل الدائم في الفترة (س)

ع س : سعر الخصم المستخدم

ث س : الثروة القائمة في الفترة (س)

يعرف فريدمان الثروة بأنها مصادر الحصول على الدخل وهي (بوصفها رصيد) ترتبط بالدخل (باعتباره تيار) عن طريق سعر الفائدة كما يلي:

$$\frac{ي}{ع} = ث$$

حيث تشير (ث) الى الثروة

(ي) الى الدخل

(ع) سعر الفائدة

يأخذ فريدمان الثروة بمعنى واسع حيث تشمل بالاضافة الى عناصرها المعروفة رأس المال الانساني وهو ما يجب اخذه في الاعتبار عند الحديث عن الطلب على النقود وهذا ما يعقد من التحليل حيث لا توجد اثمان لرأس المال الانساني كما لا يمكن الاحلال بينه وبين الصور الأخرى لرأس المال كذلك فان اصطلاح (الدخل الدائم) يشير الى الثروة من جانبيها المادي والانساني من حيث يأخذ هذا المفهوم في نطاقه كافة مصادر الدخول.

أما فيما يتعلق بالعرض النظري لدالة الطلب على النقود فقد اخذ فريدمان الطلب على النقود كدالة في كافة المتغيرات الثلاثة السابقة الاشارة اليها مقدماً وهي فضلاً عن الثروة الاثمان والعوائد الأخرى الناشئة عن الاحتفاظ بالثروة بالاضافة الى الأذواق او ترتيب الأفضليات وهذا يقتضس ضرورة المعادلة بين عوائد الصور المختلفة للاحتفاظ بالثروة ويحددها فريدمان بالنقود والسندات والأسهم والأصول العينية ورأس المال الانساني.

نناقش هذه الصور فيما يلي:

1. النقود لا تعطي عائداً نقدياً من مجرد الاحتفاظ بها ولكنها تعطي عائداً عينيّاً اخر يتمثل في الراحة والسهولة والأمن وهو ما يمكن التعبير عنه باستخدام الرقم القياسي للأسعار (م).
2. السندات تعطي عائداً عبارة عن مبلغ ثابت يمثل نسبة من القيمة الاسمية ويسمى اصطلاحاً بسعر الفائدة على السندات يرمز له بالرمز (ع س) وان كان العائد الحقيقي للسندات انما يتوقف على مستوى الاثمان ومعدل التغير في سعر الفائدة على السندات.
3. نفس الكلام الذي يقال عن السندات ينطبق على الأسهم ومن ثم نرمز للأرباح المتولدة عن الأسهم بالرمز (ع و).
4. الأصول العينية تدر عائداً يتوقف على المستوى العام للأسعار ومعدل تغيرها ونرمز له

$$\text{بالرمز } \frac{1}{م} \times \frac{د}{دن}$$

$\frac{1}{م}$: هو المستوى العام للأسعار

$\frac{د}{دن}$: تمثل معدل التغير في الأسعار بالنسبة للزمن (ن)

5. العائد من رأس المال الانساني لا يمكن تقديره على انه يمكننا تقرير نسبة بين رأس المال الانساني ورأس المال العادي يمكن اخذها في الاعتبار عند اختيار صورة الاحتفاظ بالثروة والطلب على النقود نرمز لها بالرمز (ح).
6. الأزواق والافضليات نعبر عنها بالرمز (ق) لذلك استطاع فريدمان صياغة دالة الطلب على النقود على النحو التالي:

$$ط = ((\text{"ف" م} , \text{ع س} , \text{ع} , \frac{1}{م} , \frac{د}{دن} , \text{ح} , \text{ق}))$$

يرى فريدمان بخصوص هذه الدالة ما يلي: .

1. انها صورة معدلة لمعادلة كامبيردج.
2. انها مستقرة وان كان استقرارها لا يتطلب ثباتها وهذا الاستقرار يتطلب نظرة خاصة الى طبيعة هذه الدالة:

(أ) اما ان الطلب على النقود غير مرن بالنسبة لكافة المتغيرات المستقلة بالدالة.

(ب) واما ان هذه المتغيرات المستقلة جامدة ومحددة.

هذه النظرة هي التي تبرز في الواقع تسمية افكار مدرسة شيكاغو بالنظرية الكمية الحديثة.

المبحث الثاني

دوافع ومحددات الطلب على النقود

دوافع ومحددات الطلب على النقود: .

هنالك ثلاث دوافع للطلب على النقود هي⁽¹⁾:

1. دافع المبادلات: يعتبر دافع المبادلات احد العوامل المهمة في تحريك الطلب على النقود ليجسد الوظيفة الأساسية للنقود كوسيط للتبادل حيث يتم استخدامها لتسوية المبادلات او لتمويلها ويتأثر ذلك بحجم الدخل القومي وحجم العمالة حيث ان هنالك علاقة طردية بين الطلب على النقود وحجم العمالة (أي الطلب على النقود يزداد بزيادتها وينخفض بانخفاضها على افتراض بقاء جميع العوامل الأخرى الثلاثة).
2. دافع الاحتياط او الطوارئ: يستدعى هذا العامل احتفاظ الأفراد او المشروعات باحتياطي من الأرصدة النقدية مضافاً الى المبالغ المخصصة للمبادلات ويحدث ذلك لمواجهة الحالات التالية:

أ. تغير نمط الاستهلاك والشراء.

ب. توقع توفر الحصول على الفرص لعقد صفقات مربحة.

ج. لمواجهة الحوادث الطارئة غير المتوقعة.

يتحدد هذا الدافع من خلال الإمكانية المتاحة في الحصول على الائتمان بشروط مناسبة وكذلك مستوى تنظيم ونمو رأس المال والقدرة على تحويل الأوراق المالية من أسهم وسندات الى نقد عند الضرورة او اللزوم كلما كان ذلك أمر ميسوراً قد يميل الأفراد للاحتفاظ بالنقود كاحتياطي نقدي لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة.

كما أن استقرار الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات يمارس دوراً مهماً في عملية الاحتفاظ بكمية معينة من النقود لديها فعندما يشهد الطلب على سلع أحد المشروعات استقراراً فإنه يميل الى تقليل احتياطية من النقود والعكس عندما تشهد تقلبات مستمرة فان ذلك يدعو الى زيادة رصيده الاحتياطي من النقود لمواجهة الطوارئ.

3. دوافع المضاربة: يتمثل الطلب على النقود لدافع المضاربة بالنقود التي يحتفظ بها الأفراد والمشروعات للاستفادة من فروقات الأسعار بهدف تحقيق الأرباح وان الطلب النقدي على النقود بدافع المضاربة لدى الكثيرين يتأثر بالسياسة النقدية المختلفة وخاصة سياسة سعر

⁽¹⁾ عقيل جاسم عبدالله ، النقود والبنوك (منهج نقدي مصرفي) ، دار حامد للنشر ، 1999م ، ص 199.

ابفائدة وان الاحتفاظ بقدر معين من النقود في شكل سائل بدافع المضاربة لانما يقتضي في الواقع ضرورة الموازنة بين النقود وغيرها من الأصول التي تعتبر بمثابة اوعية للثروة وفي هذا الصدد نستطيع القول بوجود نوعين من الأصول هما(1):

أ. الأصول العينية: حيث تتكون من عناصر الثروة العينية المختلفة سواء في صورة سلع الاستثمار او في صورة سلع الاستهلاك ويخضع الطلب على سلع الاستثمار لمحددات نظرية الاستثمار اما سلع الاستهلاك المعمرة فيخضع الطلب عليها لاعتبارات نظرية سلوك المستهلك.

ب. الأصول المالية: يقصد بها الأصول التي تشمل الحقوق والالتزامات التي تتداول ولما كانت النقود في حقيقة الأمر لا تعدو ان تكون إلا حقاً متداولاً يخول صاحب السلعة للتصرف المالي يقابلها التزام يقع على عاتق الاقتصاد القومي فانها اي النقود تدخل بذلك في اطار الأصول المالية وان الحق الذي تضمنه النقود لحاملها هو حق يتمتع بالقبول العام عليه فان قيام الأفراد بالاحتفاظ بالنقود بدافع المضاربة يقتصر بالضرورة المفاضلة بين النقود السائلة وغيرها من الأصول المالية.

هنالك عدد من العناصر تحكم عملية المفاضلة هي :

1. العائد المتحقق من الاحتفاظ بالأصول الذي يشمل الدخل المتوقع كفائدة أو ربح والذي يمكن الحصول عليه من الأصل وكذلك الدخل او الخسارة الرأسمالية المتوقعة نتيجة توقيع زيادة او انخفاض قيمة الأصول مستقبلاً .
2. توقع القيمة النقدية للأصل.
3. نقطة المعاملات المتمثلة بالجهد المبذول لمبادلة الأصل في السوق.
4. أي زيادة للأصول المنتشرة في عملية المضاربة سوف تزيد من احتمالات توقع الخسارة اي ان رأس المال الحدي يقلل الميزة الحدية للأصل.
5. الفترة الزمنية المطلوبة لاستثمار الأصل كلما كانت ذات أفق زمني أطول كان الاحتفاظ بالنقود اقل اي تنخفض الأصول السائلة وبالعكس في حالة قص الفترة الزمنية ترتفع الأصول السائلة.

(1) مصدر سابق ، ص 200.

الفصل الثالث

تحليل المتغيرات النقدية في السودان خلال فترة الدراسة ((1970 - 2013م))

المبحث الأول: تحليل النظريات النقدية في السودان
الفترة من (1970 - 1989م)

المبحث الثاني: تحليل المتغيرات النقدية في السودان
في الفترة من (1990 - 2013م)

المبحث الأول

تحليل المتغيرات النقدية في السودان خلال فترة الدراسة (1970 - 1989م)

المقدمة: .

يلاحظ أن كل فترة من الفترات تمثل مرحلة جديدة من مراحل التطورات الاقتصادية في السودان وذلك نتيجة لعوامل سياسية مستجده او سياسات واجراءات اقتصادية وضعف معالجة تراكمات الازمات المتلاحقة كما يعزي في كثير من الأدبيات الى ظروف طبيعية فقد شهدت كل هذه الفترات عوامل خارجية أثرت سلباً على الاقتصاد وكان القاسم بين اسباب التطورات في كل هذه الفترات هو غياب برنامج اقتصادي متكامل وعدم استقرار السياسات الاقتصادية مما أدى الى اختلال التوازن الاقتصادي وتشوهات.

جدول رقم (3-1)

تحليل المتغيرات النقدية خلال الفترة (1977 - 1970م)

السنوات	الطلب على النقود	الناتج المحلي الاجمالي	التضخم	سعر الصرف	سعر الفائدة
1970	0.13	0.60	0	0.00	1,000
1971	0.14	0.64	0.97	0.00	4,000
1972	0.17	0.75	10.09	0.00	4,000
1973	0.20	0.90	16.02	0.00	6,00
1974	0.27	1.25	25.42	0.00	6,00
1975	0.31	1.51	22.65	0.00	8,00
1976	0.38	1.85	17.00	0.00	8,00
1977	0.53	2.34	17.18	0.00	8,00

المصدر: بنك السودان المركزي

بالنظر الى الجدول اعلاه نلاحظ التزايد المستمر في الطلب على النقود خلال الفترة من (1977 - 1973م) أي خلال الثلاث سنوات الأولى من هذه الفترة ومع ذلك يلاحظ ايضاً التغير السريع في سعر الفائدة بالزيادة مع انه كان يتوقع انخفاض الطلب على النقود مع ارتفاع سعر الفائدة الا ان الحكومة قد تكون في هذه الفترة زادت من الانفاق الحكومي مما عمل على زيادة اسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم نتيجة للطلب المتزايد على النقود وبالرغم من الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الاجمالي.

السياسات الاقتصادية خلال الفترة ((1977 - 1970م)) :

يمكن تلخيص أهم التطورات السياسية والاقتصادية في الفترة (1977-1970م) فيما يلي⁽¹⁾:

(1) د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ، دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970 - 2000م ، تصور للرؤية المستقبلية ، 2000م ، ص 30- 44 .

1. تعتبر هذه الفترة بداية الاختلال في هيكل الاقتصاد السوداني نتيجة المصادرات وتأميم المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية والقطاع المصرفي مما أدى الى اختلال التوازن في النشاط الاقتصادي في كل من القطاع العام والخاص وأثر سلباً على نشاط القطاع الخاص ورغبته في الولوج الى النشاط الاستثماري هذا الى جانب السياسات التحكمية في ادارة الاقتصاد خاصة تحديد الأسعار في مراحل الانتاج والاستيراد والتصدير والتوزيع وتحديد سقفوات الأرباح لإكمال ووضع القيود على الاستيراد والتصدير مما أدى الى تشوهات في مفاصل الاقتصاد وتوظيف الموارد التي اتجهت الى قطاع الخدمات في مجال التجارة والنشاط الموازي والهامش على حساب الاستثمار في القطاعات الانتاجية.

2. الدخول في إلتزامات خارجية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل مشروعات لا تتمتع بجدوى اقتصادية او غير مدروسة هذا الى جانب القروض النقدية والسلعية التي وضفت فهي مجالات الاستهلاك او الانفاق الجاري وكانت هذه الالتمزامات فوق طاقة البلاد لمقابلتها مما ادى الى عجز الدولة عن الايفاء بها فبدأ تراكم متأخرات الديون ومن هنا بدأت تراكمات متأخرات الديون تتفاقم حتى وصلت اكثر من 23 مليار دولار عام 2000م.

3. عدم اتباع اسبقيات في الاستثمار ادى الى قيام مشروعات فاشلة مما ادى الى القاء مزيد من العبء على الموقف الداخلي والحساب الخارجي.

4. سياسات التأميم والمصادرات أدت الى توسيع قاعدة القطاع العام والذي اتسم في غالبه بالأداء الاداري والمالي المتدني مما أثر على اداء الانتاج والقاء اعباء اضافية على الميزانية العامة فضلاً عن احجام القطاع الخاص عن الدخول في استثمارات جديدة.

5. بالرغم من المحاولات التي تمت في هذه الفترة لوضع برامج التخطيط الاقتصادي والاستثماري فقد فشلت كل هذه المحاولات في مرحلة التنفيذ بسبب التنفيذ الجزئي لتلك البرامج او بصورة غير متكاملة مما ادى الى افرازات وخلل في التوازن بين الطلب والعرض الكليين وبالتالي الى اداء متدن للنتاج تسارع في ارتفاع معدلات التضخم وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات لذا بالرغم من ايقاف الحرب في فبراير 1972م فان الوضع استمر في تدهور ولم تستفيد البلاد اقتصادياً من هذا الحدث ويعزي ذلك اساساً الى غياب السياسات الاقتصادية التي تتسم بالشمولية وتهدف الى تحقيق توازن داخلي وخارجي مستدام هذا الى بعض الأعباء الاضافية التي طرأت لمقابلة التزمات اتفاقية

السلام لتغطية العجز في ميدان المدفوعات لجأت الدولة الى الاستدانة من النظام المصرفي متجاوزة بذلك أهداف السياسات النقدية المقررة وحدود التوسع في الكتلة النقدية.

6. لقد اتاحت للبلاد ساحة نادرة لم تستطيع الدولة استغلالها والاستفادة منها فقد اتجهت الدول العربية لدعم السودان مالياً سلة غذا العالم كما قامت المؤسسات الدولية والدول المانحة للقروض طويلة المدى والميسرة⁽¹⁾.

جدول رقم (3-2)

تحليل المتغيرات النقدية خلال الفترة (1978 - 1989م)

السنوات	الطلب على النقود	الناتج المحلي الاجمالي	التضخم	سعر الصرف	سعر الفائدة
1978	0.71	2.88	18.32	0.00	8.00
1979	0.94	3.25	33.91	0.01	8.00
1980	1.23	3.97	26.09	0.01	8.00
1981	1.57	4.95	22.56	0.01	10.00
1982	2.16	7.04	27.69	0.01	10.00
1983	2.77	9.59	31.13	0.01	12.00
1984	3.26	11.81	32.45	0.03	14.00
1985	6.02	15.36	46.33	0.03	16.00
1986	7.76	20.22	29.04	0.03	16.00

(1) د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ، مرجع سابق ، ص 79- 80 .

1987	10.41	36.74	24.98	0.05	11.00
1988	14.21	46.79	49.14	0.05	20.00
1989	22.71	82.46	74.08	0.05	22.00

المصدر: بنك السودان المركزي

من الجدول اعلاه يلاحظ ان الطلب على النقود يتذبذب بصورة كبيرة طوال هذه الفترة حيث بلغ اعلى مستوى 22.71 في عام 1989 مما صاحبه ارتفاع في مستوى التضخم حيث بلغ في عام 1989 74.1 ويلاحظ ان معدل التضخم كبير نسبياً بالنظر الى اسعار الفائدة خلال هذه الفترة. يلاحظ انها في بداية الفترة كانت مستقرة نسبياً الى عام 1980م حيث بلغت في العام الذي يليه 10% زادت اسعار الفائدة بصورة ضئيلة مما يؤثر ذلك بلا شك على الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ في عام 1984م 11,81 و هذه السنة وافقت الاحوال الاقتصادية المتردية بسبب الاحوال الطبيعية من جفاف وتصحر وازدحام اقتصادي وسياسية متدنية بالتالي الاثر السالب على الناتج المحلي الاجمالي والذي يعتبر من اهم مقاييس الدخل ويتأثر الطلب على النقود الذي يعتمد بصورة كبيرة على مستوى الدخل حسب ما جاء في النظرية الاقتصادية.

السياسات الاقتصادية خلال الفترة (1978 - 1989م): .

كانت هذه الفترة من اخرج الفترات في تاريخ الاقتصاد السوداني وقد سرى اختلال التوازن في كل مفاصل الاقتصاد السوداني فقد وصل العجز في الحساب الخارجي لأعلى مستوى حوالي 804 مليون دولار أما موقف الحساب الداخلي فقد تفاقم الخلل في القطاع المالي كما وصلت قيمة العملة الوطنية لأدنى مستوى منذ الاستقلال اذ بلغ سعر الدولار مقابل الجنيه 0.5 ج في السوق الرسمي وفي 1.25 ج في السوق الموازي مما ادى مزيد من التشوهات في جسم الاقتصاد بالاضافة الى التشوهات القائمة عندئذ نتيجة التحكم والقيود على التجارة وتعدد نظام سعر الصرف وتراكم متأخرات الديون والعجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة وكل هذا ادى الى تدني معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى سالب (3.7) في عام 1978م وهو ادنى مستوى نمو في الفترة السابقة. فقد اندلعت الحرب الأهلية في الجنوب في عام 1983م بعد ان توقفت في عقد من الزمان. كما شهدت هذه الفترة كوارث عديدة ومتكررة مثل التصحر والجفاف والفيضانات والسيول بجانب عدم الاستقرار السياسي ومن الآثار المتدنية على هذه التطورات والعوامل الخارجية اذ تعرضت البلاد لأسوأ فترات الجفاف مما ادى الى تراجع الانتاج الزراعي وانخفاض دخول المزارعين فتفشيت المجاعة على نطاق واسع من اجزاء البلاد مما ادى الى تفاقم وتدهور الوضع الاقتصادي ونتيجة لكل هذه

العوامل الداخلية والخارجية تسارع التدهور الاقتصادي واستفحل الخلل في توازن الاقتصاد فقد سجل الاتجاه العام لنمو الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة في المتوسط حدود 2.1% فقط في حين ان معدل نمو السكان بلغ حوالي 2.9% اي ان نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الحقيقي انخفض خلال هذه الفترة بحوالي 8% وانخفض دخل الفرد بحوالي 18% وانخفض مستوى الادخار المحلي من 13% من الناتج المحلي في عام 1976م الى 1% فقط في عام 1976 - 1989م وبمعدل سالب (14%) - خلال الثمانينات ويعزي هذا التدهور في الصادر الى تراجع معدل الانتاج والمعوقات الهيكلية والعون الخارجي فقد تركز استقلال هذه التدفقات في استثمارات القطاع العام التي لم تستطيع تحقيق اهدافها او للأداء المتدني نتيجة لضعف القدرات المالية والادارية .

وعليه فقد عجزت هذه الاستثمارات العامة في توليد موارد مائية تدعم موارد الدولة وترتب على ذلك عجز الدولة في مقابلة التزاماتها التي اخذت تتراكم في شكل متأخرات تشكل أعباء على ميزان المدفوعات وضغوطاً هائلة على الحساب الجاري قد نجم ضومر التدفقات القروض الخارجية بعد عام 1985م ونتيجة لتراكم متأخرات ديون صندوق النقد الدولي فقد حرم السودان من موارد هذه المؤسسة الهامة منذ عام 1984م بالرغم من محاولات الحكومة لتحقيق الضغوط على الحساب الخارجي وتخفيض متأخرات الديون الخارجية عن طريق تقليص الواردات الا ان تلك المحاولات لم تثمر بشيء واستمر التدهور الاقتصادي طيلة الفترة حتى بلغ عام 1989م وضعاً يهدد بتطورات خطيرة اذ بلغ التدهور في اصول القطاعات الانتاجية مستوى يهدد بتطورات خطيرة اذ بلغ التدهور بالاضافة الى هجرة العقول والأيدي العاملة الفنية والمدرية الى خارج البلاد نسبة لنقص فرص العمل في القطاعات المنتجة والضائقة المعيشية لتدهور الدخل المصاحب للتدني المستمر في معدل الناتج المحلي الاجمالي وتدهور الحساب الخارجي مؤدياً الى نقص في استيراد مدخلات الانتاج والسلع الاستهلاكية الاساسية والضرورية يجدر بنا الاشارة هنا الى بعض المعوقات التي ادت الى استمرار التدهور الاقتصادي في هذه الفترة الى جانب العوامل الخارجية واهم المعوقات هي:

1. عدم الاستقرار السياسي.
2. العوامل الطبيعية.
3. تدهور القطاعات الانتاجية بسبب السياسات غير المواتية والتشوهات التي اضحت سمة عامة في النشاط الاقتصادي فقد اتجهت الموارد الى قطاع الخدمات خاصة التجاري اذ استأثر هذا القطاع بحوالي 50% من الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي دور التشوهات في توظيف الموارد.

4. نتيجة لضمور الموارد المالية والمحلية والخارجية المحركة للاستثمار والتنمية فقد تراجع معدل الادخار المحلي من 13% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1976 الى 1% فقط في عام 1980 وكان متوسط معدل الادخار حوالي 4% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من عام 1982 - 1989 ويعزي هذا التدهور للادخار الى اداء الميزانية العامة التي استمرت في تسجيل العجز طيلة هذه الفترة في حين ادخار القطاع الخاص 8% ويضاف الى الضمور الادخار المحلي القومي تراجع تدفقات رؤوس الاموال الخارجية للأسباب التي تم الاشارة اليها.

5. ضعف السياسات المالية والنقدية وتدني اداء الميزانيات ادى الى توسع حجم السيولة النقدية وارتفاع معدلات الدخل اذ بلغ معدل التضخم في عام 1989 حوالي 80% ففي حين توسع الانفاق العام الذي سجل حوالي 22% من الناتج المحلي الاجمالي تدهور الايرادات من 17.5 من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1976 الى 8.6% في عام 1989 مما ادى الى خلل في توازن الطلب الكلي.

المبحث الثاني

تحليل المتغيرات النقدية في السودان خلال فترة الدراسة (1990 - 2013م)

جدول رقم (3-3)

تحليل المتغيرات النقدية خلال الفترة (1990 – 2013م)

السنوات	الطلب على النقود	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التضخم	تكلفة التمويل	سعر الصرف
1990	31.64	110.11	67.38	29.0	0.05
1991	52.70	192.66	12.522	28.0	0.05
1992	141.60	121.82	119.24	32.9	0.10
1993	268.58	948.45	101.18	27.2	0.13
1994	205.35	1881.29	115.93	27.0	0.22
1995	705.87	4049.74	68.97	28.0	0.40
1996	1165.99	10478.14	130.44	30.0	1.25
1997	1597.14	16137.37	27.19	41.7	1.58

1998	2069.51	21935.91	17.0	36.3	1.99
1999	2579.13	27058.8	16.16	30.0	2.57
2000	3466.71	33662.71	8.00	21.5	2.57
2001	4322.13	37629.74	4.92	13.7	2.59
2002	5632.67	42835.54	8.30	8.30	2.63
2003	7392.13	29713.36	7.70	16.5	2.61
2004	9604.47	49106.62	8.40	10.8	2.58
2005	13781.89	64328.76	8.50	11.2	2.31
2006	178710.77	80015.78	7.20	10.4	2.17
2007	19714.62	93299.65	8.20	11.4	2.07
2008	22933.16	127746.90	14.30	11.35	2.09
2009	28314.48	135659.90	11.20	10.8	2.31
2010	35497.90	162203.90	13.00	9.7	2.31
2011	41853.10	186689.90	18.1	7.9	3.57
2012	58663.10	243412.80	35.1	11.3	4.75
2013	66445.70	294630.20	37.1	12.0	4.75

المصدر: بنك السودان المركزي

نلاحظ من الجدول اعلاه ان الطلب على النقود في هذه الفترة يتزايد وبصورة كبيرة خاصة عام 1995م (705.87) مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغ معدل التضخم في عام 1995م (130.44) وهذه اكبر نسبة لمعدلات التضخم في جميع الفترات وان سعر الفائدة بدأ في ارتفاع حيث بلغ في عام 1997م اعلى مستوى له (41.7) ومن ثم بدأ الانخفاض واستقر في الاعوام الأخيرة في عام 2013م معدل (12%).

السياسات الاقتصادية خلال الفترة من 2013 - 1990م . :

شهدت هذه الفترة (1996 - 1989م) في معظمهما تدهوراً في الاقتصاد السوداني اوصله الى مراحل حرجة بالرغم من الانجازات التي تمت خلال الفترة (1993 ، 1992 ، 1991) حيث تفاقم الخلل في الاقتصاد جراء اهتزاز التوازن في السياسات المالية والنقدية وتضاعف الضغط على الطلب الكلي نتيجة لتوسع الصرف خارج الميزانية والتراجع في اداء الإيرادات العامة وازدياد عجز الموازنة وتوسع الفجوة في الحساب الجاري وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات بسبب توقف تدفقات القروض

والمعونات الأجنبية وتراجع اداء الصادر بالرغم من المساهمة الكبيرة للعوامل الخارجية في الأزمة الاقتصادية مثل الحرب الأهلية والظروف الطبيعية الا ان السبب الأساسي يعزي الى برنامج اصلاح هيكلي واصلاح اقتصادي شامل يتعامل مع هذه الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها السودان اذ ان كل المحاولات التي تمت لإحتواء الأزمة الاقتصادية كانت كافية لأن السياسات الخاصة بالاصلاح الهيكلي لم يواليتها جهد مماثل في الاصلاح المالي والنقدي اذ يصعب تحقيق نتائج مستدامة لتعديل الصرف في ظل معدلات تضخم عالية.

ان برامج التركيز التي تم تنفيذها خلال ميزانية 1994/1995م. بمعنى اخر فقد وضع ان تصحيح مسار الاقتصاد السوداني كان في حالة ماسة الى تصميم برامج اصلاح اقتصادي شامل وتعالج من خلاله كل عوامل الخلل في التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

ويمكن بالتالي تحليل الأزمة الاقتصادية في السودان في السنوات الماضية اشارة الى انه لا يمكن تحقيق اصلاح اقتصادي في ظل الاستقرار الاقتصادي المستدام خارج برنامج اصلاح اقتصادي هيكلي شامل وغير قابل للتجزئة وذلك بسبب البيئة الاقتصادية السائدة عندئذ والتي هيمنت عليها التشوهات الهيكلية واحتلال توازن الاقتصاد الكلي وغياب التناسق الداخلي بين مؤشرات الاقتصاد الكلي.

في ظل سياسة التحرير حدثت هذه السياسات وهي قطاع السياسات النقدية واصلاح القطاع المصرفي وسياسات القطاع الخارجي وسياسات الدعم الاجتماعي وسياسات التسعير في مجال الاستثمار والانتاج والسياسات المتعلقة بالحساب الخارجي وبرامج الاصلاح الاقتصادي والاستيراد والسياسات المالية وصكوك شمم وشهامة وسياسة معالجة السودان مع الدول الأخرى ونذكر منها الآتي:

أ. اهم السياسات المالية: .

نلاحظ مما تقدم ان الدولة استطاعت توظيف السياسات الضريبية كأداء فاعلة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي فقد استهدفت السياسات الضريبية الاجراءات المتصلة بها والتي طبقت خلال الفترة من النصف الثاني من عام 1996 – 2000م زيادة الانتاج من خلال القدرة التنافسية لسلع الصادر وهذا وقد تمت مراجعة فئات الضرائب المباشرة على المؤسسات والكيانات الانتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي الى جانب تحقيق الاهداف الاجتماعية لبرامج لتعديل الحد الأدنى المعفي من ضريبة الدخل الشخصي في هذا الإطار ايضاً تمكّن تم تخفيض الفئات الجمركية على السلع والمعدات الخاصة بالفئات الضعيفة في المجتمع.

ب. صكوك شهادات المشاركة الحكومية (شمم ، شهامة) :-

لقد حققت السياسات المالية خلال الفترة من (2000 - 1997م) نجاحاً كبيراً لبناء لتحقيق أهداف البرامج التي تم تنفيذها خلال الفترة تم توحيد اسعار التضخم العالية وتخفيض من 166% في أغسطس هام 1996م الى 8% في عام 2000م وقد تم تحقيق هذه الانجازات مع اتباع توجيهات الدولة في تبني ايجاد موارد زائفة حقيقية عن طريق الاصلاح الضريبي وترشيد الانفاق العامة واستحداث ادوات جديدة مثل شهادات شمم وشهامة تحريك المدخرات وفوائض المؤسسات والمصارف للتعويض عن تحقيق الاستدانة من النظام المصرفي وقد حققت الموازنة العامة نجاحاً كبيراً في مواكبة توجيه الدولة وامكانية تمويل الانفاق العام من الإيرادات العامة الزائفة بنسبة 82.4% ، 91.6% ، 93% ، 92% ، 94% للأعوام 96 - 2000م على التوالي وفي المقابل شهد التمويل من المنح والقروض والاستدانة من النظام المصرفي انخفاضاً ملحوظاً في نفس الفترة.

ج. سياسة معالجة علاقات السودان مع الدول الأخرى :-

لقد استطاعت وزارة المالية والاقتصاد السوداني من خلال الاستراتيجية التي وضعتها تم تحقيق انجازات كبيرة في مجال تطبيع العلاقات مع المؤسسات المالية هامة ساهمت من قبل في التنمية الاقتصادية في البلاد وان المحاور التي تحركت وزارة المالية من خلالها لعبت دوراً كبيراً فلي نجاح مساعيها وكان من اهم اسباب النجاح اقتناع قيادات هذه المؤسسات بجدية الادارة الاقتصادية وحرصها على اصلاح الأوضاع الاقتصادية في البلاد من خلال برنامج اصلاح اقتصادي هيكلي جيد التصميم والاعداد والدقة في التنفيذ كما ان المصادقية والشفافية التي ابتدأتها الادارة الاقتصادية في تعاملها مع هذه المؤسسات كانت عاملاً مهماً في تأييد وعطف قيادات هذه المؤسسات الدولية.

ساعدت نتائج تنفيذ البرنامج والمصادقية والشفافية في ادارة الاقتصاد في اتصالات الوزير مع بعض الوزراء العرب الذين دعموا جهود السودان في عملية تطبيع علاقات مع المؤسسات العربية كما ساعدت تلك النتائج السودان للحصول على الدعم من صندوق النقد الدولي والادارة العليا والمسؤولين في ادارة الشرق الأوسط التي يتبع لها ملف السودان في الصندوق.

بالرغم من الجهود الحكومية التي قامت بها الولايات المتحدة بالصندوق والمعلوم ان الشفافية والمصادقية والجدية في ادارة الاقتصاد الوطني تعتبر المفتاح للعلاقات الاقتصادية الدولية.

د. سياسة وبرامج الاصلاح الاقتصادي :-

تعتبر المنهجية التي اتبعتها الادارة الاقتصادية خلال الفترة من عام 2000 - 1999م في تنفيذ البرامج الاقتصادية والهيكلية نموذجاً يهتدى به في تحقيق اي برنامج عمل ناجح وقد ساعدت تلك المنهجية على تنفيذ البرامج على سبيل المثال فقد نجحت الادارة المختصة بتنفيذ برنامج الضريبة على القيمة المضافة في الالتزام الكامل لحظة التنفيذ وبالتالي استطاعت ان تحقق نجاحاً باهراً وفي نفس الاطار تمكنت الادارات المختصة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان من تحقيق اهداف البرامج في حالات احتواء معدلات التضخم المنفرطة والاستقرار في نظام سعر الصرف.

وقد تحقق ذلك نتيجة للالتزام بالخطه الموضوعية في مجالات تنفيذ السياسات المالية والنقدية في مجال النظام المصرفي هذا وقد يسرت المنهجية ايجاد التناسق بين المؤشرات الاقتصادية المتغيرة الى جانب تسهيل وتمكين مثالية البرامج في جانب التركيز الاقتصادي مع ازالة التشوهات الهيكلية والربط بينهما وتستطيع ان تصف المنهجية التي اتبعت في تنفيذ البرامج واسلوب المثالية والالتزام الكامل بالمصادقية شفافية الى جانب التنسيق والتعاون الكامل بين الأجهزة المناط بها في تنفيذ البرامج.

الفصل الرابع

تقدير دالة الطلب على النقود في السودان

المبحث الأول : توصيف النموذج القياسي
المبحث الثاني: تحليل وفحص بيانات نموذج

الطلب على النقود في السودان

المبحث الثالث : تقدير دالة الطلب على النقود

في السودان (1970 – 2013م)

المبحث الأول

توصيف النموذج القياسي

مقدمة: .

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية وذلك للحصول على قيم عددية لمعادلات العلاقات الاقتصادية ومن ثم اختبار تلك المعالم اختلافاً اقتصادياً ، احصائياً وقياسياً ومعرفة مقدرة المعلمات على التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية بصورة عامة يتحدد منهج البحث في الاقتصاد القياسي في الخطوات التالية:

1. مرحلة توصيف النموذج القياسي:

ان بناء النموذج عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة او مجموعة من المعادلات.

2. مرحلة تقدير النموذج:

ان تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول الى تقديرات مقبولة من قيم المعاملات للمتغيرات المستقلة.

3. مرحلة تقييم النموذج القياسي المقدر:

يتم في هذه المرحلة استخدام معايير تقييم المعاملات الاقتصادية الاحصائية القياسية.

4. مرحلة التطبيق والتنبؤ :

المرحلة الأخيرة من منهج البحث للاقتصاد القياسي حيث استخدم النموذج المقدر في تحليل السياسات الاقتصادية.

تعريف توصيف النموذج القياسي: .

هو صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية وتتكون هذه المرحلة من عدة خطوات أهمها⁽¹⁾:

1. تحديد متغيرات النموذج.
2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
3. تحديد القيم والاشارات المسبقة للمعالم.

أولاً: تحديد متغيرات النموذج:

تم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج من خلال مصادر النظرية النقدية السابق ذكرها والمعلومات المتاحة من الدراسات القياسية السابقة والمعلومات المتاحة الظاهرة قيد الدراسة في السودان وقد تم تحديد متغيرات هذا النموذج وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية في هذا المجال عليه يتم تحديد متغيرات النموذج المقترح على النحو التالي:

- الطلب على النقود (md) مقياساً بعرض النقود بمعناه الواسع ويشمل العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب والهوامش على خطابات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والودائع الآجلة .
- سعر الصرف (Ex) هو قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.
- الناتج المحلي الاجمالي (GDP) هو جملة السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة في فترة زمنية محددة.

⁽¹⁾ بسام يونس ابراهيم واخرون ، الاقتصاد القياسي ، الخرطوم ، دار عزت للنشر والتوزيع ، 2002م ، ص 17 - 22 .

- التضخم (INF) هو الارتفاع المستمر والمتزايد في الأسعار .
 - هامش المربحات (تكلفة التمويل) (CF) هو الحصول على مقابل أو مكافئة نتيجة لاستخدام هذه الاموال في شكل فائدة او هامش أرباح على القروض الممنوحة.
- ثانياً : تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد وشكل المعادلات التي يحتويها النموذج ، فالنظرية الاقتصادية لا تحدد على وجه الدقة شكل معين للنموذج ولكنه يلمح في بعض الأحيان الى بعض المعلومات التي تبين ولو جزئياً الملامح المناسبة للنموذج على النحو التالي:

1. اسلوب الانتشار:

وفقاً لهذا الاسلوب يقوم الباحث بجمع البيانات عن المتغيرات ووضعها في شكل انتشار ذو محورين احدهما على المحور الأفقي والآخر على المحور الرأسي ومن خلال ملاحظة الشكل نستطيع ان نحدد الشكل الرياضي للنموذج خطي أو مربع او مكعب او غيره من مآخذ هذا الاسلوب انه يختصر على محورين فقط وعدم امكانية تطبيقه في حالة احتواء النموذج على اكثر من متغيرين.

2. اسلوب التجريب: .

تأسيساً على هذا الاسلوب نقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة الى ان نتحصل على الصيغة التي تعطي افضل النتائج من الجوانب الاقتصادية الاحصائية والقياسية باعتبار ان الدالة تتبع ذلك الشكل المجرب.

وتعمل الدراسة على توضيح شكل العلاقات الموجودة على النموذج في الشكل الخطي لمعرفة مروونات المتغيرات الداخلة في دالة الطلب على النقود في السودان خلال فترة التقدير (1970 - 2013م) تم الحصول على البيانات من بنك السودان المركزي عند تحديد الشكل الرياضي للنموذج يجب علينا تضمين متغير عشوائي للمعادلات حتى تتحول المعادلات الرياضية الى معادلات قياسية حتى تتمكن من اجراء الاختبارات الاحصائية والقياسية للنموذج سوف يتم ذلك كالاتي:

$$\text{Log md} = B_0 + B_1 \log GDP + B_2 \log INF + B_3 \log EX + B_4 \log CF + U_t$$

B_0 : الثابت (القاطع)

md : الطلب على النقود

GDP : الناتج المحلي الاجمالي

INF : التضخم

EX : سعر الصرف

CF : تكلفة التمويل

Ut : حد الخطأ العشوائي

حيث ان B_1 ، B_2 ، B_3 ، B_4 مروّنات المتغيرات.

ثالثاً: تحديد القيم والاشارات المسبقة للمعالم: .

ان النظرية الاقتصادية تبين وجود علاقة طردية بين الطلب على النقود ومستوى الدخل القومي الذي يمثلته الناتج المحلي الاجمالي في النموذج وتؤيد الدراسات السابقة المتعلقة بالطلب على النقود هذه العلاقة فالافراد يزدون من ارصدتهم النقدية عند زيادة دخولهم الحقيقية .

ان مدرسة النقديين تعتبر التضخم من العوامل المؤثرة في الطلب على النقود وان العلاقة بين التضخم والطلب على النقود علاقة طردية ووجود علاقة عكسية بين الطلب على النقود وسعر الصرف حيث يتأثر الطلب على النقود ارتفاعاً وانخفاضاً.

وتوجد علاقة عكسية بين الطلب على النقود وتكلفة التمويل وذلك حسب النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

المبحث الثاني

تحليل وفحص بيانات دالة الطلب على النقود في السودان

العلاقة الاقتصادية عادة ما تشتمل على متغيرات تفسيرية ترتبط بمتغيرات ثابتة من خلال معلمات مجهولة يتم تقديرها في ظل وجود الأخطاء العشوائية الناتجة من هذه المتغيرات بما ان دقة المتغيرات

تعتمد بشكل اساسي على حجم وطبيعة هذه الأخطاء لذلك لا بد من تحسين دقة قياس المتغيرات عن طريق التحليل الأول للبيانات وخاصة اذا كانت بيانات سلاسل زمنية لأن معظم الدراسات الاقتصادية تعتمد عليها ولذلك فان التحليل الاول للبيانات يشتمل على(1) :

1. اختبار سكون واستقرار السلسلة.

(1) طارق محمد الرشيد وآخرون ، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج Eviews استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك ، الخرطوم ، 2010م ، ص11 .

2. تحليل التكامل المشترك.

أولاً: اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية: .

السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات التي تتولد على التوالي خلال الزمن وتتميز السلاسل الزمنية بأن بياناتها مرتبة بالنسبة للزمن وان المشاهدات المتتالية تكون غير مستقلة وتعتمد على بعضها البعض ويستغل عدم الاستقلال في التوصل الى تنبؤات موثوق بها بيانات السلسلة الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس وجود ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات اما في نفس الاتجاه او في اتجاهات معاكسة بمعنى وجود اتجاه عام لبيانات احد المتغيرات النموذج يعكس وجود عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة على المستوى التطبيقي. هناك عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة من اهمها:

1/ الرسم التاريخي للسلسلة الزمنية Time Plot

2/ اختبار جذور الوحدة Unit Root Test

الرسم التاريخي للسلسلة الزمنية: .

هو عبارة عن رسم منحنى يوضح مسار الظاهرة للمتغير عبر الزمن ويتم رسم المسار الزمني على محورين محور افقي ومحور عمودي يمثل المحور الافقي الفترة الزمنية اما المحور العمودي فيمثل بيانات المتغير ولكن يعتبر الرسم التاريخي مؤشر غير واضح للحكم على استقرار السلسلة الزمنية لذلك يتم استخدام اختبارات جذور الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية.

أختبار جذور الوحدة: -

تعتبر هذه الاختبارات من اكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العلمية حيث ان جذور الوحدة يرتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فان اختبار جذر الوحدة يرتكز على فرضية ان حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري واسقاط هذا الفرض يؤدي الى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي وعند تطبيق الاختبار يجب ما اذا كانت المتغيرات ساكنة في مستواها ام عند حساب الفروق.

هناك عدة اختبارات يمكن استخدامها هي:

(أ) اختبار ديكي فولر المركب.

(ب) اختبار فيليبس بيرون.

(أ) اختبار ديكي فولر المركب Augmented Diskey-Foiler (ADF)

يقوم هذا الاختبار بادراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي في هذا الاختبار يتم مقارنة قيمة ADF مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% فاذا كان كانت قيمة اكبر من القيمة الحرجة يتم رفض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينهي على استقرار السلسلة.

اما اذا كانت قيمة (DAF) اقل من القيمة الحرجة يتم قبول فرض العدم الذي ينص علي عدم استقرار السلسلة.

(ب) اختبار فيليبس بيروث (PP) Phillips and peron

يقوم هذا الاختبار علي ادخال تصحيح الارتباط الذاتي باستخدام طريقة معلمية ويتميز هذا الاختبار بانه يأخذ في الاعتبار التغيرات التمليلية للسلسلة الزمنية في هذا الاختبار يتم مقارنة قيمة (PP) مع القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% فاذا كانت قيمة (PP) اكبر من القيمة الحرجة يتم رفض فرض العدم وقبول فرض البديل الذي ينص علي استقرار السلسلة. اما اذا كانت قيمة (PP) اقل من القيمة الحرجة يتم قبول فرض العدم الذي ينص علي عدم استقرار السلسلة(1).
نتائج اختبار ديكي - فولر المدمج: .

جدول رقم (4 - 1) نتائج اختبار ديكي - فولر

المتغير	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	قيمة ADF	مستوى الاستقرار
الطلب على النقود	-2.9320	9.363482	D (MD (-1)
الناتج المحلي الاجمالي	-2.9320	7.958676	D (GDP (-1)
التضخم	-2.9858	-4.553915	D (INF(- 1)
سعر الصرف	-2.9339	-3.481957	D (EX(-1)
تكلفة التمويل	-2.9320	-6.224106	D (CF(-1)

اعداد الباحث من نتائج برنامج Eviews ملحق رقم (2)

من الجدول أعلاه نلاحظ ان القيمة المحسوبة (T) (لميول انحدارات المتغيرات INF, CF) اقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% لذلك نقبل فرضية العدم (HO) اس السلسلة غير ساكنة تم اخذ الفرق الاول فاصبحت قيمة T الجدولية لبيانات الفرق الثاني عند مستوى معنوية 5% اكبر من القيمة المحسوبة بالتالي ترفض فرض العدم (HO) ونقبل فرض البديل $(H1)$ اي سلسلة بيانات الفرق الاول ساكنة اما قيمة T المحسوبة لميول انحدارات المتغيرات (GDP, MD)

(1) مصدر سابق .

اكبر من القيمة اجدولية عند مستوى معنوية 5% لذلك نرفض فرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) اي السلسلة الزمنية ساكنة في المستوى.

التكامل المشترك: .

يقصد بالتكامل المشترك امكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها اي بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها فهو تصاحب بين سلسلتين زمنيتين او اكثر فقد وجد *Engle-Granger 1987* أنه ليس في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات الانحدار المقدر زائفاً فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال انها متساوية التكامل ومن ثم فان علاقة الانحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة حيث تؤدي التقلبات في احدهما لالغاء التقلبات في الاخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن.

هذا يعني ان بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة اذا ما اخذت كل على حده ولكنها تكون مستقرة كمجموعة مثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة سيتم استخدام اختبار *Jonanso and Junlles* لامكانية وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك حيث يشتمل النموذج على اكثر من متغير مستقل لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك. اقترحوا اختبار الأثر (*trace*) لاختبار الفرضية القائلة ان هناك على الأكثر عدد (q) من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد $r=q$ وتحسب نسبة في هذا الاختبار يتم مقارنة القيمة المحسوبة (LR) مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% فاذا كانت القيمة المحسوبة (LR) اكبر من القيمة الحرجة يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود التكامل المشترك بين المتغيرات اما اذا كانت القيمة المحسوبة (LR) اقل من القيمة الحرجة يتم قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

جدول رقم (4 - 2)

نتائج اختبار جومانسون للتكامل المشترك

القيمة المحسوبة لنسبة الامكان LR	القيمة الحرجة 5%	فرضيات الاختبار
157.9636	68.52	$None^{**}$

<i>At most 1**</i>	47.21	55.81434
<i>At most 2**</i>	29.68	30.41184
<i>At most 3*</i>	15.41	18.24695
<i>At most 4</i>	3.76	6.190665

اعداد الباحث من نتائج برنامج *Eviews* ملحق رقم (3)

من الجدول أعلاه يتضح من نتائج التقدير وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك عند مستوى دلالة معنوية 5% حيث ان القيمة المحسوبة لنسبة الامكان الأعظم (*LR*) تزيد عن القيمة الحرجة بمستوى دلالة معنوية 5% ويخلص التحليل الى وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة وتؤكد كل هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات مما يعني انها لا تبتعد عن بعضها في الأجل الطويل.

المبحث الثالث

تقدير دالة الطلب على النقود في السودان

بعد اجراء اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية لدالة الطلب على النقود في السودان ووجود تكامل مشترك بين متغيرات الدالة خلال الفترة تم التوصل الى النتائج التالية باستخدام الدالة اللوغريتمية حيث تعتبر من افضل الدوال الأخرى مثل الدالة الخطية والتكعيبية والترتيبية والنصف لوغريتمية بالنظر الى ملحق رقم (9) الذي يوضح تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام الصيغ الأخرى لذلك نعتمد على الدالة اللوغريتمية لتقدير دالة الطلب على النقود في السودان في الفترة 1970 – 2013م بحيث انها تغطي افضل النتائج يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4 - 3) يوضح تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام الدالة اللوغريتمية

<i>Variable</i>	<i>Coefficient</i>	<i>Std.Erro</i>	<i>T.statistic</i>	<i>Prob</i>
<i>C</i>	-1.800950	0.683898	-2.633360	0.0132
<i>LOG (INF)</i>	0.177457	0.071244	2.490854	0.0185

LOG (GDP)	1.089801	0.067860	16.05961	0.0000
LOG (ER)	-0.247547	0.126261	-1.960597	0.0593
LOG (CF)	-0.468388	0.110362	-4.244094	0.0002

المصدر: اعدا الباحث من نتائج برنامج Eviews ملحق رقم (4)

$$r^2 = 99 \quad f = 2087.999 \quad probf = (0.000000)$$

$$Dw = 0.84$$

أولاً: المعيار الاقتصادي: .

هو عبارة عن مطابقة القيم والاشارات التي تم الحصول عليها مع النظرية الاقتصادية وباجراء الفحص الاقتصادي لمعالجة المعادلات المقدرة يتضح ما يلي: .

- اشارة القاطع سالبة تتفق مع النظرية التي تقول بأنه سالب/موجب.
- اشارة الناتج المحلي الاجمالي GDP موجبة فهي تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تقول بأنه كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي (الدخل) زاد الطلب على النقود.
- اشارة متغير التضخم INF موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- اشارة متغير سعر الصرف (EX) سالبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- اشارة تكلفة التمويل سالبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: المعيار الاحصائي: .

❖ اختبار أثر كل متغير على المتغير التابع:

يتم استخدام اختبار (T) اكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم اي ان النتيجة غير معنوية بمعنى غير معتمدة احصائياً اما اذا كانت القيمة الاحتمالية لـ (T) اقل من 0.05 يتم رفض فرض العدم وقبول فرض البديل اي ان النتيجة معنوية بمعنى انها معتمدة احصائياً وفيما يلي تقييم اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في هذا النموذج.

من نتائج التقدير كما في ملحق رقم (4) يتضح الآتي:

1. معنوية كل من الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، تكلفة التمويل عند مستوى دلالة 5% نجد ان القيمة الاحتمالية لهذه المتغيرات اصغر من مستوى الدلالة 5% هذا يؤكد على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات والمتغير التابع.
2. معنوية القاطع (الثابت) وعدم معنوية سعر الصرف وذلك لأن القيمة الاحتمالية اكبر من مستوى المعنوية 5% هذا يؤكد عدم وود علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والطلب على النقود لذلك يمكن حذفه من النموذج.

3. كما ثبت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية *probF*

= (0.000000) هي قيمة اقل من 5% 0.05 .

❖ اختبار جودة توفيق النموذج: .

يعرف هذا الاختبار باختبار القوة التفسيرية للنموذج او بمقدرة النموذج على التفسير ويتم استخدام $\overline{R^2}$ معامل التحديد المعدل كلما كانت قيمة $\overline{R^2}$ عالية دل ذلك على جودة توفيق النموذج يوضح معامل التحديد المعدل من ملحق رقم (4) ان حوالي 99% من التغيرات في المتغير التابع تم تفسيرها من خلال النموذج بينما 1% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة في النموذج هذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج.

ثالثاً: المعيار القياسي: .

هذا المعيار يتحدد من خلال نظرية الاقتصاد القياسي في هذا النموذج يتم التأكد من خلو النموذج من مشاكل الاقتصاد القياسي وهي:

(1) مشكلة الارتباط الخطي المتعدد: .

تشير مشكلة الارتباط الخطي المتعدد الى الوضع الذي تكون فيه علاقة خطية بين اثنين او اكثر من المتغيرات المستقلة هذا الوضع ناتج من الاخلال باحدى افتراضات طريقة المربعات الصغرى التي تشير الى عدم ارتباط المتغيرات المستقلة ارتباطاً خطياً تاماً .

جدول رقم (4 - 4) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	GDP	INF	CF	ER
GDP	1.000000	-0.235180	-0.207044	0.860915
INF	-0.235180	1.000000	0.650996	-0.316909
CF	0.2077044	0.650996	1.000000	-0.054091
ER	0.850915	-0.316909	-0.054091	1.000000

المصدر: اعداد الباحث من نتائج تحليل بيانات متغيرات الدراسة ملحق رقم (5)

عن طريق برنامج Eviews

من الجدول رقم (4-4) يتضح ان نموذج الطلب على النقود في السودان خلال فترة الدراسة

يعاني من مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة ورغم عن ذلك قيمة معامل التحديد $\overline{R^2}$ مرتفع جداً ومعاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة مرتفع خاصة متغير سعر الصرف.

(2) مشكلة اختلاف التباين: .

أحدى الفرضيات الأساسية في تحليل الانحدار هو ثبات حد الخطأ العشوائي بمعنى متوسط الفرق بين المشاهدات المتجاورة يجب الا يزيد او ينقص بشكل كبير مع مرور الزمن وعند مخالفة هذا الشكل تتصف البيانات بوجود مشكلة اختلاف التباين . هناك عدة اختبارات مستخدمة للكشف عن مشكلة اختلاف التباين منها اختبار رارش -وايت. يتم قراءة القيمة الاحتمالية لـ $obs R^2$ للمعادلة ومقارنتها مع مستوى معنوية 5% (0.05) اذا كانت القيمة الاحتمالية لـ $obs R^2$ اكبر من 0.05 يتم قبول فرض عدم الذي ينص على وجود مشكلة اختلاف التباين اما اذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 يتم رفض فرض عدم الذي ينص على وجود مشكلة اختلاف التباين.

من خلال اختبار White وايت ملحق رقم (6) لاكتشاف اختلاف التباين نجد ان القيمة الاحتمالية $obs R^2 = (2.202773)$ اكبر من 0.05 معنى ذلك اننا نقبل فرض عدم ونرفض فرض البديل اي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

(3) مشكلة الارتباط الذاتي: .

من المعروف ان احد الافتراضات المهمة في النموذج هو ان معاملات الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً . يسمى الارتباط بين المشاهدات المرتبطة زمنياً بظاهرة الارتباط الذاتي ويتم اكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق احصائية ديبرين. واتسون فاذا كانت قيمة ديبرين واتسون قريبة من (2) او تساويها دل ذلك على خلو المعادلة من مشكلة الارتباط الذاتي اما اذا كانت القيمة اصغر من 1.5 دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب واذا كانت القيمة اكبر من 1.5 دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي سالب.

يوضح ملحق رقم (4) ان قيمة ديبرين واتسون $DW = 0.84$ وهي اقل من 1.5 مما يشير الى ارتباط ذاتي موجب.

تقدير النموذج بعد معالجة المشاكل: .

يوضح ملحق رقم (7) نتائج تقدير النموذج بعد معالجة المشاكل حيث تم حذف متغير سعر الصرف (ER) وذلك لأنه سجل أعلى معامل ارتباط بسيط في اختيار الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد من نتائج الملحق رقم (7) يتم تكوين جدول رقم (4 - 5) يوضح نتائج التقدير القياسي للنموذج.

جدول رقم (4 - 5) يوضح نتائج التقدير القياسي للنموذج

Variable	Coefficien	Std.Error	T.statistic	Prob
----------	------------	-----------	-------------	------

C	1.220228	0.196167	-6.220370	0.0000
LOG (CF)	-0.362329	0.114981	-3.151203	0.0031
LOG (INF)	0.235610	0.062906	3.745445	0.0006
LOG (GDP)	0.980964	0.011748	83.50202	0.0000

$$F_{99} = 3406.301 \quad \text{prob} = (0.00000) \quad DW = 0.53$$

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج *Eviews*

(أ) بإجراء الفحص الاقتصادي للمعالم المقدرة يتضح من الجدول رقم (4-5) مايلي:

- اشارة الثابت موجبة تمثل الطلب على النقود عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية في الدالة تساوي صفر.
- اشارة الناتج المحلي الاجمالي موجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- اشارة التضخم موجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- اشارة تكلفة التمويل سالبة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

(ب) بتقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار الاحصائي يتضح مايلي:

- ثبوت معنوية جميع المعالم في النموذج عند مستوى دلالة معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية *pvalue* لجميع معاملات النموذج اقل من 5% هذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات التفسيرية في النموذج والمتغير التابع *MD* كما ثبت معنوية الدلالة ككل من خلال قيمة *F* حيث نجد ان القيمة الاحتمالية *prob* = 0.000000 وهي اقل من 5% .
- يوضح معامل التحديد ان حوالي 99% من التغيرات في الطلب على النقود تم تفسيرها من خلال متغيرات النموذج بينما 1% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة في النموذج هذه النتيجة تدل على جودة توفيق علاقة المتغيرات المستقلة في النموذج والمتغير التابع *MD* .

(ج) بتقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار القياسي يتضح ما يلي:

باجراء اختبار ديرين-واتسون لاكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي يتضح ان النموذج يعاني من هذه المشكلة بلغت قيمة $DW=0.53$ وهي أصغر 1.5 يدل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب. النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف تباين وذلك من خلال استخدام اختبار وايد حيث قدرت القيمة الاحتمالية $R^2(0.52180)$ prob* نجد ان هذه القيمة اكبر من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 ملحق رقم (6).

اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ: .

تعريف التنبؤ: .

يمكن تعريف التنبؤ بأنه تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المستقبل بناء على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر⁽¹⁾.

قبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ ينبغي اختبار مقدرته التنبؤية ففي كثير من الأحيان يكون النموذج ذو معنى اقتصادي واحصائي ومقبولاً من الناحية القياسية بالنسبة للفترة التي اخذت فيها العينة إلا انه قد لا يكون ملائماً للتنبؤ بسبب التغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع وعلى المستوى التطبيقي توجد عدة اختبارات تستخدم لتحقيق هذا الهدف اهمها:

1/ اختبار χ^2 لمقارنة التوزيع المتوقع بالتوزيع المشاهد.

2/ اختبار T لاختبار معنوية الفرق بين قيم التنبؤ والقيم الفعلية.

3/ معامل عدم التساوي لثايل.

باستخدام اختبار ثايل لتقييم القوة التنبؤية للنموذج التالي:

يتضح من نتائج التقدير ان قيمة ثايل =

$$\text{Theil inequality coefficient} = (0.035)$$

وهي قيمة تقترب من الصفر عليه يكون للنموذج مقدرة عالية للتنبؤ.

في هذا الفصل تم تقدير دالة الطلب على النقود في السودان خلال الفترة (1970 - 2013م) على النحو التالي :

$$\text{Log md} = 1.22 + 0.98 \text{ GDP} + 0.23 \text{ INF} - 0.36 \text{ CF}$$

(1) د. طارق الرشيد وأ. سامية حسن محمود ، التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار ، الخرطوم جي تاون ، 2010م ، ب ت ، ص 54 .

الفصل الخامس

الخاتمة

أولاً: مناقشة فرضيات الدراسة

ثانياً: النتائج

ثالثاً: التوصيات

أولاً : مناقشة فرضيات الدراسة: .

بعد دراسة وتحليل السياسات النقدية في السودان وتقييمها لما بها من دور مهم في تفعيل النشاط الاقتصادي وبعد تقدير نموذج الطلب على النقود في السودان في الفترة (1970 - 2013م) قياس معاملات المتغيرات المؤثرة في الدالة وتحديد اشارات المعالم ودرجة تأثير ميل المتغيرات على بعضها البعض باستخدام اسلوب الانحدار المتعدد يتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي: .

1. هنالك علاقة طردية بين الطلب على النقود وكل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم بلغت قيمة معامل الناتج المحلي الاجمالي 0.98 والقيمة الاحتمالية لـ T $prob=0.0000$ ملحق رقم (7) وهي اقل من 0.05 واسارة معامل موجبة دل ذلك على وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الاجمالي والطلب على النقود. وبلغت قيمة معامل التضخم 0.23 والقيمة الاحتمالية لـ T $prob = 0.0000$ وهي اقل من 0.05 واسارة معامل التضخم موجبة دل ذلك على وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الطلب على النقود والتضخم.

2. توجد علاقة عكسية بين الطلب على النقود وتكلفة التمويل وسعر الصرف ، وبلغت قيمة معامل تكلفة التمويل -0.36 والقيمة الاحتمالية لـ T $prob = 0.0031$ وهي اقل من 0.05 وقيمة

المعامل سالبة دل ذلك على وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الطلب على النقود وتكلفة التمويل.

3. عند تقدير النموذج بعد معالجة المشاكل القياسية تم حذف المتغير المستقل سعر الصرف بسبب عدم معنويته احصائياً بالتالي يتم استنتاج عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الطلب على النقود وسعر الصرف.

4. المتغيرات الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، تكلفة التمويل الداخلة في تقدير النموذج هي الأكثر تفسيراً من غيرها.

ثانياً: النتائج: .

1. هنالك علاقة طردية بين الطلب على النقود وكل من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم.
2. توجد علاقة عكسية بين الطلب على النقود وتكلفة التمويل.
3. تتمثل محددات الطلب على النقود في السودان في الناتج المحلي الاجمالي الدخل ، التضخم ، تكلفة التمويل.
4. وجود تكامل مشترك يربط الطلب على النقود بمحدداته الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم تكلفة التمويل ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.
5. ملائمة النموذج وسلامته من المشاكل الاحصائية التي تقلل من صحة النتائج.
6. من النتائج ان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ولا يعاني من مشكلة اختلاف التباين والارتباط الخطي المتعدد.
7. مقدرة النموذج على التنبؤ.

ثالثاً : التوصيات : .

1. العمل على تخفيض معدلات التضخم الى الحد الذي يضمن استقرار الاسعار بما ينعكس ايجاباً على النشاط الاقتصادي وذلك باتخاذ السياسات التي تساعد على تخفيض معدلات التضخم.
2. العمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي باعتباره اهم مقاييس الدخل كما ان زيادة الدخل تؤدي الى تحسين الرفاه الاجتماعي.
3. تطوير وتنشيط الاسواق المالية بتوسعة فرص الاستبدال بين النقود والأصول المالية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل.
4. مراعاة التنبؤ بكمية الارصدة النقدية المطلوبة من قبل الأفراد والمنشآت عند وضع ورسم السياسات النقدية والمالية للحيلولة دون حدوث أي اضطراب نقدي واقتصادي.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً : القرآن الكريم.

سورة النساء الآية (29 - 30)

ثانياً: الكتب:

1. اسماعيل محمد هاشم ، النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية ، بدون تاريخ.
2. بسام يونس ابراهيم وآخرون ، الاقتصاد القياسي ، الخرطوم ، دار عزة للنشر والتوزيع ، 2002م ، ص (17-22).
3. طارق محمد الرشيد وآخرون ، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج Eviews استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك ، الخرطوم ، 2010م.
4. طارق الرشيد ، سامية حسن محمود ، التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار ، بدون طبعة ، بدون تاريخ.

5. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ، دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970 - 2000م ، تصور للرؤية المستقبلية ، 2001م.
6. عقيل جاسم عبدالله ، النقود والبنوك (منهج نقدي مصرفي) ، دار حامد للنشر ، 1999م.
7. غالب عوض الرفاعي . عبدالحفيظ بلعربي ، اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات) ، الطبعة الأولى ، 2002م.
8. محمود يونس . عبدالمعزم المبارك ، النقود واعمال البنوك والأسواق المالية ، دار الاسكندرية الجامعية ، 2003م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية: .

1. راوية سيد خليل ، تقدير دالة الطلب على النقود في السودان 1980 - 2000م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهرى ، 2007م.
2. زينب عبدالله عوض الله ، الارتباط الذاتي (تطبيق على دالة الطلب على النقود في السودان 1992 - 2000م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الاسلامية ، 2000م.
3. سليم محمود ، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر 1970 - 2010م ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، رسالة منشورة ، العدد الثاني عشر ، 2012م .
4. صلاح شيخ الدين محمد ، مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (دراسة تطبيقية على دالة الطلب على النقود في السودان 1985 - 2000م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الاسلامية ، 2001م.
5. صفاء محمد الحسن ، تقدير دالة الطلب على النقود في السودان 1980 - 2000م ن رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2003م.
6. عبدالله ابراهيم ، تقدير دالة الطلب على النقود في السودان 1960 - 1984م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 200م.

7. عبدالله سليمان احمد ، تقدير دالة الطلب على النقود في السودان للفترة 1980-2005م ن رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ن 2006م.
8. محمد سيد الحاج ، دالة الطلب على النقود في السودان للفترة 1970 - 2000م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الاسلامية ، 2001م.
9. ممدوح الخاطب ، الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك ، رسالة منشورة.
10. نوال حسن الأمين ، تقدير دالة الطلب على النقود في السودان خلال الفترة 1970 - 2008م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2011م.